Public Disclosure Authorized

54511

البنك الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة**، أبريل/ نيسان 2010

التعافي من الأزمة

Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

البنك الدولي

البنك الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة،** أبريل/ نيسان 2010

التعافي من الأزمة

أعد هذا التقرير المعني بآخر المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من إيلينا لانكوفيتشينا (Elena Ianchovichina) (المؤلف الرئيسي) وفريق يضم ليلي موتاغي (Lili Mottaghi)، كيفن كاري (Kevin Carey)، ناديا سبيفاك (Nadia Spivak)، سوبيكا فرازي (Subika Farazi)، وآني سيلوال (Ani Silwal). أما البيانات والمعلومات التي تخص كل بلد على حدة فمستمدة من الخبراء والمحللين الاقتصاديين القطريين العاملين في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي. وأُعد هذا التقرير تحت إرشاد وتوجيه شامشاد أختار(Shamshad Akhtar) (نائبة الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وريتفا رينيكا (Ritva Reinikka) (القائمة بأعمال رئيس الخبراء الاقتصاديين، إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وقُدمت تعقيبات ومراجعات قيمة من روبرتو روشا (Roberto Rocha)، فاروق إقبال (Farrukh Iqbal)، ومصطفي الرويس (Mustapha Rouis).

ولأغراض تبسيط التحليل وتعزيز وضوح الطرح والتقديم، تنقسم هذه المنطقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول، والبلدان النامية المصدرة للبترول، والبلدان المستوردة له. وتتكون المجموعة الأولى من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وتضم المجموعة الثانية البلدان النامية المصدرة للبترول مثل الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، ليبيا، الجمهورية العربية السورية، واليمن. أما مجموعة البلدان المستوردة للبترول فتشمل بلدانا ذات صلات مع مجلس التعاون الخليجي (جيبوتي، الأردن، ولبنان) وبلدانا أخرى ذات صلات مع الاتحاد الأوروبي (مصر، المغرب، وتونس).

البنك الدولي
Washington, D.C.

© 2010 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818H Street, NW
Washington, DC 20433
هاتف: 202–473–1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة

هذا التقرير هو نتاج عمل مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي. والنتائج والتأويلات والاستنتاجات الواردة فيه تعبّر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات وأية معلومات أخرى مُبيّنة على أية خريطة في هذه المطبوعة أي حُكْم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء منه أو كلّه بدون إذن مخالفة للقوانين النافذة. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر مؤلفاته ويمنح عادة الإذن على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: (Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA)، هاتف: 978-750-8400، فاكس: 978-750-4470، www.copyright.com.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص، بالإضافة إلى حقوق التبعية، إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي:1818H Street, N W, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202–522–2422، بريد الكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: © Gettyimages

مطبوعة مجانية

المحتويات

قائمة المختصرات والأسماء المختصرة	**iv**
خلاصة وافية	**v**
أولا: تتفاوت آثار الأزمة فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك وتيرة التعافي منها	**1**
أزمة واحدة، لكن الآثار متفاوتة وقنوات انتقالها مختلفة	1
أضرار بالغة تلحق ببلدان مجلس التعاون الخليجي، لكن احتياطياتها الوفيرة تُمكنُها من الاستجابة السريعة لتداعيات الأزمة	2
مدى تأثُر البلدان النامية المصدرة للبترول بهبوط أسعار النفط	4
الآثار الثانوية على التجارة وتحويلات العمال المغتربين وكيفية تأثيرها على البلدان المستوردة للبترول	4
الأزمة تُضعفُ آفاق التحسن في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة على المدى القصير	5
ثانيا: التعافي من الأزمة جارٍ على قدم وساق	**7**
تعافي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأزمة إلى جانب الاقتصاد العالمي	7
بلدان مجلس التعاون الخليجي تلعب دورا رائدا في انتعاش اقتصادات المنطقة	8
انتعاش البلدان النامية المصدرة للبترول مرهون بالتطورات في أسواق النفط	12
الانتعاش في بلدان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سيكون حاسم الأهمية في انتعاش البلدان المستوردة للبترول	12
العمل جنباً إلى جنب نحو تحقيق الانتعاش وتحسين مرونة التعاطي مع الأزمة	14
ثالثا: مواجهة التحديات الماثلة في الأفق	**15**
تحقيق النمو الاشتمالي لا يزال هدفا صعب المنال	15
ضمان إتاحة التمويل من دون التأثير سلبا على الاستقرار المالي	15
نحو ترتيبات مالية على الصعيدين المحلي والإقليمي	16
حتمية تحسين القدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17
جدول المرفق: الآفاق الاقتصادية الكلية	**19**

قائمة المختصرات والأسماء المختصرة

Bbl	برميل
BOP	ميزان المدفوعات
Bps/bp	نقاط أساس/ نقطة أساس
CAB	ميزان الحساب الجاري
CPI	الرقم القياسي (مؤشر) لأسعار المستهلك
CDS	مبادلة مخاطر الائتمان
DECPG	مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية (البنك الدولي)
DEV	البلدان النامية
DFSF	صندوق دبي للدعم المالي
DW	مجموعة دبي العالمية
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى
EIU	وحدة معلومات الإيكونوميست
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GCC	مجلس التعاون الخليجي
G3	الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HIY	البلدان المرتفعة الدخل
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MNSED	مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي)
MSCI	مؤشر إم إس سي آي للأسهم العالمية 500
NPL	القروض غير العاملة
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)
PPP	سعر الصرف على أساس تعادل القوة الشرائية
SA	جنوب آسيا
SAAR	المعدل السنوي بعد تعديله وفقا للتغيرات الموسمية
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
SWF	صندوق الثروات السيادية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
UNWTO	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة
.U.S	الولايات المتحدة الأمريكية
WBG	الضفة الغربية وغزة
WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

خلاصة وافية

أخذت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستعيد انتعاشها في الوقت الراهن من آثار الأزمة المالية، إلى جانب الاقتصاد العالمي. ومن المُتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 4.4 في المائة في عام 2010، مدفوعا بزيادة نسبة الاستيعاب المحلي (إجمالي الإنفاق القومي) والتأثير الإيجابي للطلب الخارجي. لكن وتيرة التعافي تتفاوت من بلد لآخر تبعاً لأوضاعها الأولية وشدّة تأثير الأزمة عبر القنوات الرئيسية الثلاث التي انتقلت من خلالها آثار الأزمة المالية العالمية إلى اقتصادات المنطقة، وهي: القطاع المالي، وسعر النفط، وميزان المدفوعات، والتي انعكست بدورها على تدفقات التجارة وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتلعب بلدان مجلس التعاون الخليجي دوراً رائداً في انتعاش اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء انتعاش أسعار النفط من جهة، وتَحقق استقرار القطاع المالي في بلدان المجلس من جهة أخرى. وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو في هذه البلدان سيبلغ 4.4 في المائة في عام 2010 - وهو تحسّن هائل نظرا لمعدل النمو القريب من الصفر الذي شهدته في عام 2009 . فقد كانت هذه البلدان هي الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، وذلك من جراء الصدمة السلبية على معدلات التبادل التجاري والتي صاحبها هبوط في أسعار النفط، ناهيك عن الهزة المالية التي زعزعت استقرار البنوك المحلية المثقلة أصلا بالأعباء وأدت إلى انفجار فقاعة العقارات. إلا أن الاحتياطيات المتراكمة وغيرها من الأصول مكّنت حكومات المنطقة من الاستجابة السريعة في شكل حزمة من المحفزات على صعيد السياسات النقدية والمالية، وهو ما حال دون تعرّض النمو للتباطؤ الأكثر عُمقا، ودعم وتيرة انتعاش النمو.

تشير التوقعات إلى أن انتعاش بلدان مجلس التعاون الخليجي سيكون له أثر إيجابي على البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال ازدياد تدفقات تحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من أن أبعاد الأزمة المالية في دبي لم تتضح بعد بصورة كاملة حتى الآن ، فإن عرض إعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية قد أسهم في زيادة الوضوح بشأن الآفاق الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة. وتمول القروض التي قدمتها أبوظبي إلى دبي حزمة إعادة الهيكلة بصورة جزئية، ومن المُرجح أن يوفر احتمال قيام أبوظبي والهيئات الاتحادية بزيادة الدعم لبنوك الإمارات العربية المتحدة الحماية من أية آثار سلبية لهذه الأزمة. ومن شأن هذه التدابير القصيرة الأجل أن تساعد في احتواء الآثار السلبية لهذه الأحداث على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. ويُتوقع أيضا أن يُساعد الإنفاق الجاري الضخم من المالية العامة من قبل أبوظبي في تحقيق التعافي ومساندة "نهج مراكز الخدمات" لتعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية. لكن السؤال الذي يراوح مكانه دون إجابة حتى الآن هو ما إذا كان نمو القطاع الخاص سيستأنف نشاطه وحيويته عندما يبدأ إنفاق القطاع العام في التراجع و آثار حزم التدابير التحفيزية والتنشيطية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تنحسر.

من المُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية المصدرة للبترول في هذه المنطقة ليصل معدله إلى 4.2 في المائة في عام 2010 مقابل 2.2 في المائة في عام 2009. لقد شعرت الدول النامية المصدرة للنفط بآثار الأزمة، وحاليا بالانتعاش، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وذلك نتيجة لمحدودية اندماج قطاعاتها المصرفية في الأسواق المالية العالمية وأهمية النفط في سلة سلع صادراتها. وبناء عليه، فإن قابلية استمرار ما تشهده من تعافٍ وانتعاش اقتصادي تتوقف على مدى تطور الطلب العالمي على النفط ومستويات أسعاره. والواقع أن كلا من إيران والعراق عُرضة، بصفة خاصة، للتأثر بتقلبات أسعار النفط. ولا يُتوقع في الوقت الحاضر أن تشتد الضغوط التصاعدية الدافعة لرفع أسعار النفط بسبب الطاقة الإنتاجية الفائضة والزيادة المحدودة - إن لم تكن معدومة - في الطلب على النفط من قبل ثلاثة مصادر هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. لكن لا يُمكن استبعاد حدوث ارتفاعات مؤقتة في الأسعار كرد فعل تجاه الصدمات غير المتوقعة خلال عامي 2010–2011 . وإدراكا منها لقابلية تعرضها لآثار معاكسة، قامت معظم بلدان هذه المجموعة المُصدرة للبترول بإطلاق برامج التحفيز والتنشيط المالي، ولكن أبعاد قدرتها على الاستجابة متفاوتة تبعاً للحيز المالي المتاح لديها (أي حجم التمويل المتوفر)، والاحتياطيات المتراكمة، والقدرة على الحصول على التمويل الخارجي.

أما البلدان المستوردة للبترول فقد شعرت بوطأة الأزمة من خلال آثارها الثانوية على تدفقات التجارة وتحويلات العمال المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك فإن تعافيها الاقتصادي يعتمد بصورة حاسمة على مدى تعافي الأسواق الرئيسية المتعاملة معها، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. ومن شأن ضعف الانتعاش المتوقع في منطقة اليورو أن يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى القريب، ولا سيما النمو في البلدان ذات الصلات القوية بأسواق الاتحاد الأوروبي. ومن المُتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان المستوردة للبترول إلى 4.5 في المائة في عام 2010 مقابل مستواه المتواضع - وإن كان جديراً بالاحترام - الذي بلغ 4.8 في المائة في عام 2009، في حين حافظت القطاعات الرئيسية غير النفطية، مثل قطاع الخدمات، على مرونتها نسبيا. وتستعيد التجارة نشاطها وحيويتها في الوقت الراهن، إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع إيرادات صادرات هذه البلدان المستوردة للبترول بنسبة 7.7 في المائة في عام 2010 بعد انكماشها بنسبة 13 في المائة في عام 2009. أما تدفقات تحويلات المغتربين، فمن المُتوقع أن ترتفع بنسبة 1.3 في المائة في عام 2010، وإن كانت هذه الوتيرة أكثر تباطؤا من مثيلتها في سنوات ما قبل نشوب الأزمة. لكن الأزمة لم تؤد إلى انتكاسة الإصلاح، حيث ظلت الإصلاحات بوجه عام على المسار الصحيح، واستمرت بعض البلدان، في بعض الحالات، في الانطلاق بكامل طاقتها على طريق الإصلاح الذي بدأته قبل اندلاع الأزمة. وتتضمن أمثلة ذلك إصلاح القطاع المالي في مصر وتحرير التجارة والتكامل الاقتصادي في تونس. ويُتوقع أن تستمر التوجهات التوسعية في سياسة المالية العامة، حيث تستعين البلدان بتدابير متنوعة لحفز الطلب أو القيام في بعض الحالات بتنشيط القطاع الخاص. ومن شأن السياسة التوسعية على

صعيد المالية أن تنطوي على تأثير سلبي على أرصدة المالية العامة. فبالنسبة لبعض البلدان المستوردة للبترول، ومنها لبنان والأردن ومصر، يتسم الحيز المالي (أي حجم التمويل المتوفر) بالمحدودية، وربما يصبح الوضع المالي قضيةً من قضايا النمو الطويل الأجل، ومن ثم تمس الحاجة في هذه البلدان إلى القيام بتقليص العجوزات المالية في السنوات القادمة.

يشكل ارتفاع معدلات البطالة إحدى المشاكل التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنوات طويلة، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم هذه المشكلة وإضعاف آفاق التحسن في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة على معدلات البطالة الرسمية يكاد لا يُذكر في معظم بلدان المنطقة، فإن معدلات المشاركة في القوى العاملة، التي كانت منخفضة فعليا مقارنة بمثيلاتها لدى بلدان أخرى قبل اندلاع الأزمة، واصلت التراجع حيث قرر العمال المثبطون الكف عن البحث عن وظائف في أسواق العمل الرسمية. إضافة إلى ذلك، تحجبُ إحصاءات العمل الإجمالية التأثير السلبي على بعض القطاعات. فالعاملون في قطاعات الصناعات التحويلية كانوا بصفة خاصة أكثر تعرضا للآثار السلبية خلال هذه الأزمة، على الرغم من التعويض عن فقدان الوظائف في هذه القطاعات بخلق فرص عمل في قطاعات السلع والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري.

وكانت استجابة مجموعة البنك الدولي نشطة وفعالة تجاه هبوط النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبالنسبة للعراق، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى التأثير بشدة على الموارد المالية العامة، قام البنك الدولي بتقديم المساندة المالية من خلال قرض معني بأغراض السياسات الإنمائية، بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولي. أما فيما يتعلق بالبلدان المستوردة للبترول، مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، فقد قدّم البنك الدولي دعما تقنيا من خلال الدراسات التحليلية والتشخيصية فضلاً عن المساندة المالية الموجهة من خلال العديد من العمليات المعنية بالسياسات الإنمائية التي تركز على إصلاح القطاع المالي والقطاع العام والتكامل التجاري. وتهدف هذه العمليات أيضا إلى تحقيق المرونة في التعاطي مع هذه الأزمة في محاولة للبناء من أجل المستقبل. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، تمثلت الاستجابة السريعة القصيرة الأجل من قبل مجموعة البنك الدولي في تعزيز مراقبة الأوضاع والتطورات الاقتصادية والمالية. وقام برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعني بتمويل التجارة العالمية بمساعدة مؤسسات الأعمال، وخاصة الصغيرة منها، في الحصول على التمويل التجاري، فيما تم ضخ السيولة في سوق التمويل التجاري من قبل برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعني بتوفير السيولة للتجارة العالمية. وساعدت المؤسسةُ أيضا البنوك العاملة في أنحاء المنطقة من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر وتقديم حلول بشأن كيفية اجتياز الأزمة وبناء أنظمة قوية وفعالة لإدارة المخاطر، فضلا عن تدريب كبار موظفي البنوك على إدارة المخاطر.

إن وفرة موارد النفط والغاز، والقوة العاملة الشابّة والمتزايدة، والقوة الدافعة المتنامية للبحث عن سبل تنويع الاقتصاد، هي كلها عوامل تدل ضمنيا على ارتفاع إمكانات النمو في المنطقة. إلا أنه باستشراف الآفاق فيما بعد العامين القادمين، نجد أن بلدان المنطقة تواجه تحديات كبيرة وأطول أمدا. فقد ظلت مستويات المعيشة في المنطقة من دون تغيّر يُذكر نظرا لعدم كفاية نمو الدخل في ضوء ارتفاع النمو السكاني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بل إن معدلات البطالة المرتفعة، خاصة في صفوف الشباب، وتدني معدلات المشاركة في القوى العاملة، ولا سيما بالنسبة للنساء، والصبغة غير الرسمية لسوق العمل، قد تجسدت مُجتمعة في أحد أقل معدلات التشغيل في القطاعات الرسمية من الاقتصاد على مستوى العالم. ونتيجة لذلك، لم تشهد معدلات الاستثمار الخاص أية زيادة تتناسب مع اتساع نطاق السوق وتوجهات معظم بلدان المنطقة نحو تعزيز القطاع الخاص. وتتضمن أهم تحديات النمو الطويل الأجل إتاحة القدرة على الحصول على التمويل، وهي تتسم بانخفاضها بصورة شديدة في هذه المنطقة، والقدرة التنافسية، وبيئة أنشطة الأعمال غير القائمة على المنافسة التي تواجه مؤسسات الأعمال في بلدان المنطقة.

وسيشكل ضمان إتاحة القدرة على الحصول على التمويل من دون التأثير سلبا على الاستقرار المالي أحد أكبر التحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع ذلك ستظل القضايا المرتبطة بضعف هياكل الأطر التنظيمية وحوكمة الشركات والإفراط في الاعتماد على الجهاز المصرفي قضايا كبيرة بها أيضا. كما أدى تباطؤ نمو الائتمان نتيجة لهذه الأزمة إلى زيادة الأهمية الملحّة لأجندة إتاحة القدرة في هذا الخصوص، إذ من المُتوقع أن يؤثر تضييق الائتمان فيما بعد انتهاء الأزمة بصورة غير متناسبة في الشرائح التي تعاني من نقص الخدمات، وهي عادة الأسر والشركات المعرضة لقدر أكبر من المخاطر. كما أن التصدي لقضايا تحقيق الاستقرار سيكون محفوفا بالقدر نفسه من التحديات. فالمتطلبات الأساسية لانضباط السوق وفاعليته تعتبر أضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها في البلدان المتقدمة نتيجة للضعف الشديد الذي يعتري المؤسسات، وانخفاض مستوى التقدم والتطور لدى الأطراف الفاعلة في السوق. إضافة إلى ذلك، ربما أدت برامج الدعم السخية، في إطار الاستجابة للأزمة، إلى زيادة تفاقم ضعف المؤسسات المالية. وعلى أية حال، فإن شدة الأزمة المالية والاحتمالات المجهولة بشأن كيفية تطور النظام المالي قد أثارت اهتماماً كبيراً بالأسواق المالية الإقليمية والمحلية. ولعل استمرار السعي لتحقيق التكامل المالي في المنطقة يشكل إستراتيجية جيدة في هذا المضمار نظرا لخصائص المزيج المكوّن لبلدان المنطقة، الذي يشمل بلداناً مصدرة لرؤوس الأموال (بلدان مجلس التعاون الخليجي) وبلداناً مستورده لرأس المال (البلدان المستوردة للبترول)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تسهيل التكامل التجاري في المنطقة.

وتتضمن القضايا الأساسية لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوجه عدم اليقين بشأن السياسات والإجراءات التنظيمية، والسلطات التقديرية في تنفيذ الإصلاحات مما يحول دون وجود بيئة متكافئة وعادلة بالنسبة لجميع الشركات ويؤدي إلى تشجيع استمرار الدخول التفضيلي والتمييزي إلى الأسواق. والواقع أن هذه القضايا، مقترنة بالحواجز الماثلة أمام الدخول والخروج من السوق، قد خلقت بيئة راكدة. وتتطلب معالجة هذه القضايا تطبيق القواعد وإنفاذ اللوائح التنظيمية بصورة متسقة ومنتظمة وبدون أي تمييز في التعامل مع الشركات، وإجراء الإصلاحات المفضية إلى تعزيز ديناميكية أنشطة الأعمال وتعزيز الاستثمار الخاص وطاقات الإبداع والابتكار.

أولا: تتفاوت آثار الأزمة فيما بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك وتيرة التعافي منها

أزمة واحدة، لكن الآثار متفاوتة وقنوات انتقالها مُختلفة

أدت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت شرارتها في عام 2008 إلى أسوأ انكماش عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وانطوت هذه الأزمة على آثار سلبية مباشرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال هبوط أسعار النفط والاضطرابات التي استشرت في الأسواق المالية الدولية. ولحقت الأضرار بالمنطقة أيضا من جرّاء ما انطوت عليه الأزمة من آثار ثانوية طالت تدفقات التجارة وتحويلات العمال المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المُتوقع أن السياسات المضادة للتقلبات الدورية وتدابير دعم القطاع المالي قد كبحت تراجع الناتج في عام 2009 من خلال تشجيع الاستهلاك وأنشطة الاستثمار (الجدول 1). إضافةً إلى ذلك، من المُتوقع أن يكون تعديل كبير قد حدث في حجم الواردات بين عامي 2008 و2009 نتيجة تقليص الاستثمار وانخفاض الإنفاق الخاص وهبوط واردات المستلزمات الوسيطة المستخدمة في إنتاج سلع الصادرات.

تفاوتت إلى حد كبير آثار هذه الأزمة على بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول، والبلدان النامية المصدرة للبترول، والبلدان المستوردة له (الشكل 1) ـ وهي حقيقة تحجبُ معالمها الإحصاءات الكلية التي تظهرُ أن انخفاض النمو في هذه المنطقة أصغر كثيرا من الانخفاضات الملحوظة في معظم المناطق الأخرى المتوسطة الدخل (الشكل 2). ومن بين المجموعات الثلاث المشار إليها، كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول الأكثر تضرراً من هذه الأزمة التي أثّرت عليها بصورة مباشرة عبرَ قناتين هما (1) الصدمة السلبية على معدلات التبادل التجاري والتي صاحبها هبوط في أسعار النفط (الشكل 3)، و (2) الهزة المالية التي زعزعت استقرار البنوك المحلية المثقلة أصلا بالأعباء وأدت إلى انفجار فقاعة العقارات. إذ انخفض معدل النمو في هذه المجموعة من البلدان مما يزيد قليلا على 6 في المائة في عام 2008 إلى 0.8 في المائة حسب التقديرات في عام 2009. إلا أن وفرة الحيز المالي لديها (أي حجم التمويل المتوفر) والاحتياطيات والأموال التي تمت إعادتها للوطن مكّنت حكوماتها من الاستجابة السريعة في شكل حزمة من المحفزات على صعيد السياسات النقدية والمالية، وهو ما حال دون تعرّض النمو لتباطؤٍ أكثر عُمقا.

الشكل 1: معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(percent)

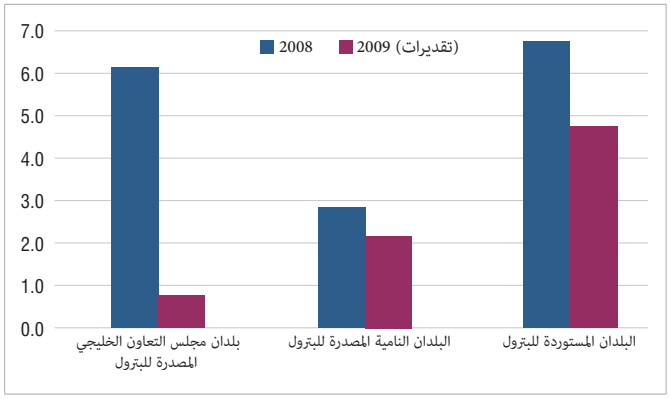

المصدر: الهيئات الوطنية، وتقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام *2009*.

الشكل 2: انخفاض معدلات النمو بين عامي 2007 و 2009

(% changes)

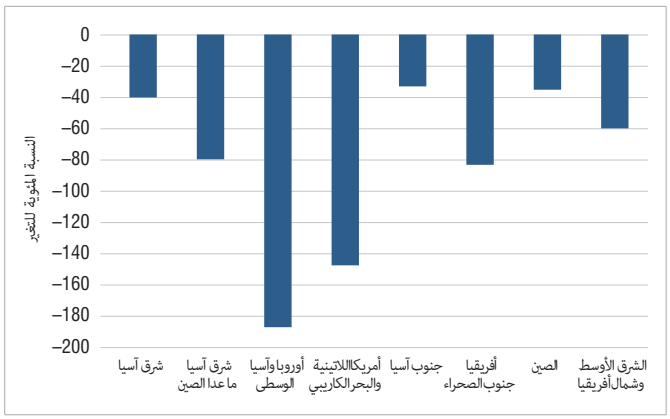

المصدر: بيانات البنك الدولي.

الجدول 1: مصادر النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مكوّنات الطلب

المساهمة في النمو	نمو إجمالي الناتج المحلي %	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	إجمالي الاستثمار المحلي	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات
2007	5.6	4.4	2.5	4.3	2.2	–7.8
2008	5.4	3.3	2.2	2.8	2.7	–5.5
2009f	2.2	1.5	2.0	0.7	–1.0	–1.0
2010f	4.4	2.6	1.9	1.8	1.4	–3.3

المصدر: تقديرات الخبراء استنادا إلى توقعات البنك الدولي. البيانات الخاصة بعامي *2009* و*2010* عبارة عن تنبؤات.

الشكل 3: تغيّر معدلات التبادل التجاري

(Index, 2004 = 100)

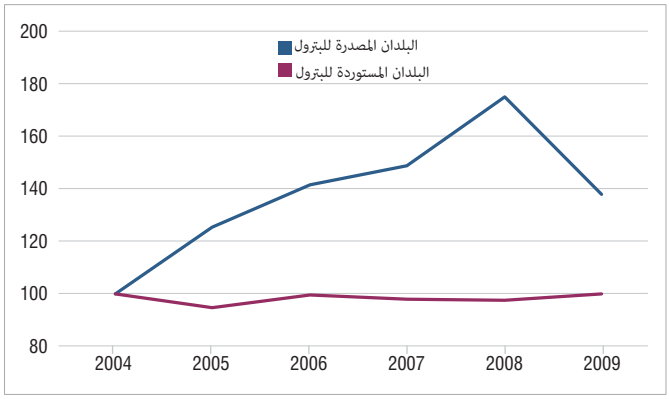

المصدر: وحدة معلومات الإيكونوميست؛ معدلات بسيطة.

نتيجة لمحدودية اندماج قطاعاتها المصرفية في الأسواق المالية العالمية، شعرت البلدان النامية المصدرة للبترول بوطأة آثار الأزمة التي انتقلت إليها في معظمها عن طريق الصدمة السلبية لأسعار النفط. وانخفض معدل النمو بدرجة طفيفة من 2.9 في المائة في عام 2008 إلى 2.2 في المائة في عام 2009. وعلى الرغم من أن هذه البلدان تنتهج عادةً سياسات مالية مسايرة للتقلبات الدورية، إلا أن بعض الحكومات استجابت باتخاذ تدابير معاكسة لآثار تقلبات الدورة الاقتصادية، ولكن مدى تمكنها من فعل ذلك كان مرهونا بالحيز المالي المتاح (حجم التمويل المتوفر) والاحتياطيات المتراكمة والقدرة على الحصول على التمويل الخارجي. وساعد معدل النمو القوي لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي ـ الذي بلغ نحو 5 في المائة في عام 2009 ـ في التخفيف من حدة هبوط النمو الاقتصادي العام.

أما بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للبترول فتعرّضت لأضرار تعود في معظمها إلى الآثار الثانوية للأزمة على تدفقات التجارة وتحويلات العمال المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر. وتراجع معدل النمو الاقتصادي، الذي كان مرتفعا قبل الأزمة، من حوالي 7 في المائة في عام 2008 إلى وتيرة معتدلة بنسبة 4.8 في المائة في عام 2009. وظلت قطاعات الصادرات الرئيسية غير النفطية، مثل قطاع الخدمات، محتفظة بمرونتها نسبيا، في حين أدى هبوط أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى (الشكل 4) إلى الحد من تدهور موازين الحسابات الجارية الخارجية لبلدان هذه المجموعة (الشكل 5). كما ساعدت حزمة المحفزات التنشيطية في مصر والمغرب وتونس والأردن على الحد من تباطؤ النمو الاقتصادي.

أضرار بالغة تلْحقُ ببلدان مجلس التعاون الخليجي لكن احتياطياتها الوفيرة تُمكنُها من الاستجابة السريعة لتداعيات الأزمة نتيجة لانخفاض أسعار النفط بواقع النصف فيما بين عامي 2008 و 2009، وقيام بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول بخفض مستوى الإنتاج لدعم أسعار النفط في مواجهة ضعف الطلب العالمي، حدثت صدمة سلبية كبيرة مؤثرة على نمو الناتج في هذه البلدان (الشكل 1) وعلى الحسابات الجارية وحسابات المالية العامة ـ الشكل 5 والشكل 6). وعلى الرغم من أن الحسابات الجارية لهذه البلدان ظلت، في معظم الحالات، في وضع الفائض، فإن المراكز المالية الخارجية

الشكل 4: اتجاهات أسعار السلع الأساسية

(Index, 2007M10 = 100)

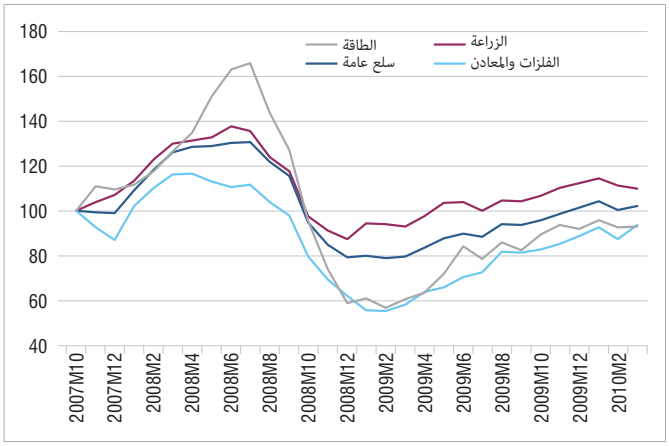

المصدر: بلومبرغ.

الشكل 5: أرصدة الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

(% of GDP)

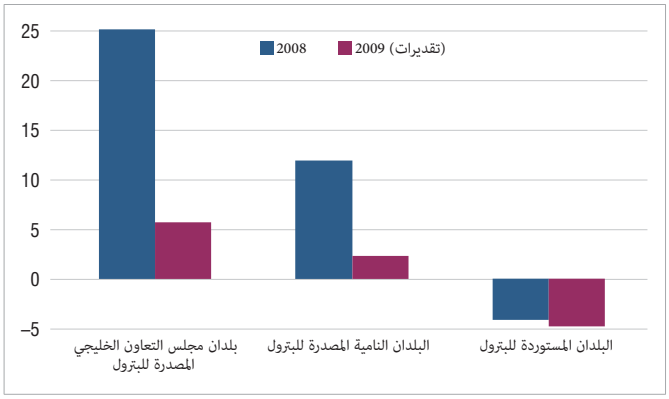

المصدر: الهيئات الوطنية، وتقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام *2009*.

الشكل 6: تدهور أرصدة المالية العامة نتيجة للأزمة

(% of GDP)

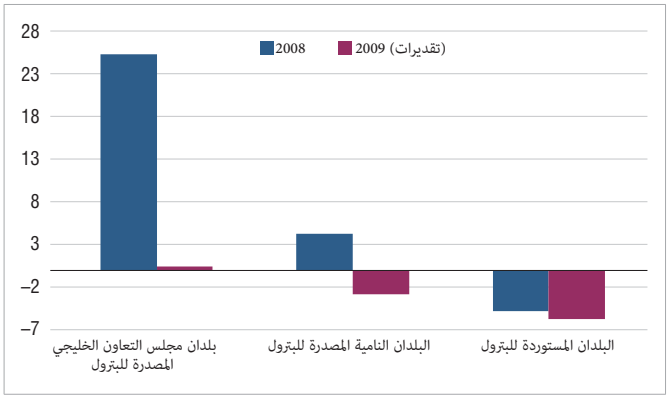

المصدر: البنك الدولي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
بيانات عام *2009* عبارة عن تنبؤات.

لهذه المجموعة من البلدان تدهورت بصورة ملحوظة، انعكاسا لانخفاض أسعار النفط ومستويات الإنتاج (الشكل 5). كما تدهورت أيضا أرصدة المالية العامة (الشكل 6) نتيجة للصدمة السلبية على الإيرادات النفطية والزيادة في الإنفاق الحكومي في سياق الاستجابة لتداعيات الأزمة.

تدهورت سلامة القطاع المصرفي بصورة ملموسة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ففي ظل زيادة الائتمان بمعدلات مرتفعة للغاية[1]، أصبحت البنوك تنوء بأحمالٍ ثقيلة من الأعباء كما يتبين من ارتفاع نسب القروض إلى الودائع والاعتماد على الاقتراض الخارجي والإفراط في الإقراض العقاري.[2] ونشأت مشكلات مفاجئة في التمويل نتيجة تجميد الأسواق الدولية للديون بالجملة،[3] بينما هدّد انهيار سوق العقارات الملاءة المالية للعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، شهد نمو الائتمان هبوطا شديدا بين سبتمبر/أيلول 2008 وسبتمبر/أيلول 2009 (الشكل 7)، بينما تم وقف الكثير من المشروعات التي كانت في مراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ في نهاية عام 2009.[4] وانخفضت رسملة أسواق الأسهم بدرجة كبيرة، وزادت التقلبات. في حين أن القروض الجماعية، التي تمثل جزءا مهما في تدفقات حافظة بلدان مجلس التعاون الخليجي، شهدت هي الأخرى انخفاضا كبيرا بين عامي 2007 و2009 نتيجة للأضرار التي لحقت بالمراكز المالية للبنوك وتشديد معايير الائتمان. وتكبدت صناديق الثروات السيادية في دول مجلس التعاون خسائر يُقدرها محللو السوق بنحو 20–30 في المائة في عام 2008.[5]

وسرعان ما استجابت حكومات بلدان مجلس التعاون بانتهاج سياسات تضمنت العديد من العناصر المشتركة وواكبت تدابير الدعم والمساندة المُتخذة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية بهدف ضمان استقرار القطاع المالي. واشتملت هذه السياسات على تخفيف القيود النقدية، ودعم السيولة من قبل البنوك المركزية أو عن طريق الضمانات الحكومية على الودائع والديون، وعمليات ضخ رأس المال وشراء الأصول والموجودات. واستخدمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

الشكل 7: نمو الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من سنة لأخرى، بالنسبة المئوية)

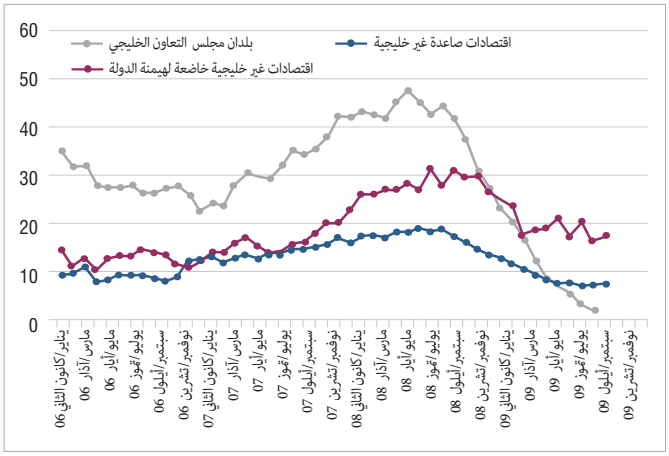

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية. تشير «الاقتصادات غير الخليجية الخاضعة لهيمنة الدولة» إلى البلدان النامية المصدرة للبترول، فيما تتضمن «الاقتصادات غير الخليجية الصاعدة» البلدان المستوردة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حزماً من المحفزات الاقتصادية (على صعيد المالية العامة) لتعزيز الآفاق الاقتصادية في المدى القريب، فضلا عن تدعيم الإصلاح والنمو الطويل الأمد. وأنفقت حكومة المملكة العربية السعودية، منذ بداية الأزمة، نصف الأموال التي تعهدت بها في خطتها الخمسية للإستثمارات والبالغة إجمالا 400 مليار دولار. وكان هذا أكبر إنفاق من نوعه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بأي بلد من بلدان مجموعة العشرين، وكثيرا ما يُستشهد بهذا الإنفاق كمساهمة تحفيزية من المملكة، بوصفها عضوا في مجموعة العشرين، للتعافي والانتعاش العالمي، نظرا لما انطوى عليه من ارتفاع محتوى الواردات. وقد مكّنت الاحتياطيات المتراكمة بالنقد الأجنبي خلال الطفرة النفطية حكومات هذه البلدان من تنفيذ تدابير دعم القطاع المالي وتطبيق السياسات المضادة للتقلبات الدورية على صعيد المالية العامة (الشكل 8)[6].

الشكل 8: الاحتياطيات الدولية

(US$ billion)

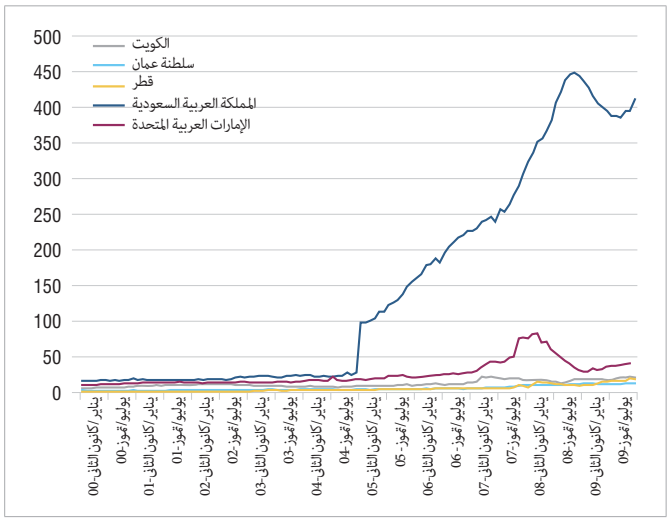

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

[1] بلغ متوسط النمو الحقيقي للائتمان 23 في المائة سنويا خلال الفترة 2003–2008، مما أدى إلى زيادة الاستدانة من البنوك وارتفاع نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بواقع الضعف تقريبا (122 في المائة في نهاية عام 2008). وكان الائتمان المفرط في الزيادة، المُقاس بالانحراف التراكمي عن اتجاه الائتمان محسوبا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الفترة 2005–2008، كبيرا في جميع البلدان ما عدا الكويت وسلطنة عمان. وأدى نمو الائتمان بهذا الشكل إلى تغذية الفقاعة العقارية وتشجيع ارتفاع نسبة المديونية في قطاع الشركات (المصدر: صندوق النقد الدولي، 2010: تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الماثلة في الأفق).

[2] مع ذلك، كانت نسبة انكشاف القطاع المصرفي في بلدان مجلس التعاون الخليجي منخفضة تجاه إصدارات الأصول الرديئة غير العاملة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى.

[3] انطوت تطورات أسواق النفط على آثار غير مباشرة على السيولة المصرفية والسيولة لدى الشركات وتكاليف التمويل والتدفقات الواردة من رأس المال المُضارب، وأدت إلى هبوط ثقة المنطقة والمستثمرين.

[4] اعتبارا من نهاية عام 2008 تم وقف 25 في المائة تقريبا من مشروعات تقدر قيمتها بنحو 2.5 تريليون دولارمع حلول نهاية 2009.

[5] المصدر: صندوق النقد الدولي، 2010: تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الماثلة في الأفق.

[6] من الصعب مقارنة الاحتياطيات فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، بسبب دور صندوق الثروات السيادية في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، بينما تقوم المملكة العربية السعودية بحفظ الإيرادات المتراكمة الناتجة عن المكاسب المفاجئة وغير المتوقعة من تصدير البترول كاحتياطيات، تستخدم بلدان أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة، صناديق الثروات السيادية بدلا من ذلك.

تأثّرت البلدان النامية المصدرة للبترول بهبوط أسعار النفط

كانت الأضرار التي لحقت بالبلدان النامية المصدرة للبترول أقل من مثيلاتها التي أصابت بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول، حيث لم تشعر مجموعة البلدان النامية بآثار الأزمة إلا من خلال الانعكاسات التي سرت من خلال قناة النفط (الشكل 1). إضافة إلى ذلك، ساعدت معدلات النمو القوية في القطاعات غير النفطية، التي بلغت حوالي 5 في المائة في عام 2009، على تخفيف هبوط النمو الاقتصادي العام. وأدى موسم الحصاد الجيد إلى مساندة نمو قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع الهيدروكربونات، وهو ما تُرجم إلى ارتفاع نمو ناتج القطاع الزراعي، وتوسيع نطاق أنشطة الخدمات والتشييد والبناء استجابة للزيادة في الإنفاق العام. والواقع أن الإنفاق العام يتم عادة في هذه البلدان في اتجاه مساير للتقلبات الدورية، إلا أن إيران والجزائر، على سبيل المثال، قامتا خلال الأزمة الراهنة بتخفيف قيود السياسة النقدية واستخدام حزم التحفيز الاقتصادي من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي.

لم تتأثر القطاعات المالية في البلدان النامية المصدرة للبترول بالأزمة المالية العالمية نتيجة للضمانات الأساسية الكامنة التي توفرها الحكومات، وكذلك لكون القطاعات المصرفية ظلت في هذه البلدان بمعزل عن الأسواق المالية العالمية. وكان نمو الائتمان في هذه البلدان النامية المصدرة للنفط، قبل اندلاع الأزمة، أكثر انخفاضا إلى حد كبير منهُ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولهذا السبب لم تشهد هذه البلدان النامية سوى انخفاضا متواضعا (الشكل 7). ومع ذلك، فإن القطاعات المالية في هذه البلدان، التي ما زالت خاضعة لهيمنة الدولة، تواجه أوجه قصور مزمنة، ناهيك عن النسب الكبيرة بصفة مستمرة للقروض غير العاملة، مما يدل على الحاجة إلى إعادة الرسملة المتكررة من قبل الدولة. وفي خلال الأزمة الحالية، حافظت البنوك المملوكة للدولة على وتيرة الإقراض في الجزائر وليبيا. وفيما يتعلق بالجزائر على وجه الخصوص، تلقت البنوك تعليمات بزيادة الإقراض الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20 في المائة سنويا.

الآثار الثانوية من خلال التجارة وتحويلات العمال المغتربين وكيفية تأثيرها على البلدان المستوردة للبترول

تباطأ النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للبترول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 6.8 في المائة في عام 2008 إلى 4.8 في المائة في عام 2009، ويرجع ذلك في معظمه إلى الآثار الثانوية للأزمة على تدفقات التجارة وتحويلات العمال المغتربين، و في بعض الحالات يرجع إلى الآثار السلبية للأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد انخفضت إيرادات صادرات السلع والخدمات بنسبة 13 في المائة تقريبا في عام 2009 (الشكل 9)، بينما كانت تحويلات العمالة المغتربة أكثر مرونة إلى حد ما حيث انكمشت بنسبة 8.4 في المائة (الشكل 10).

ظلت القطاعات المالية في هذه البلدان غير متأثرة نسبيا بالتطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية حيث كانت أعباء البنوك في البلدان المستوردة للبترول أقل منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي خريف عام 2009، كان متوسط نسب القروض إلى الودائع في بلدان هذه المجموعة أقل قليلا من 80 في المائة، مقابل 100 في المائة في

الشكل 9: نمو صادرات السلع والخدمات

(% change in values)

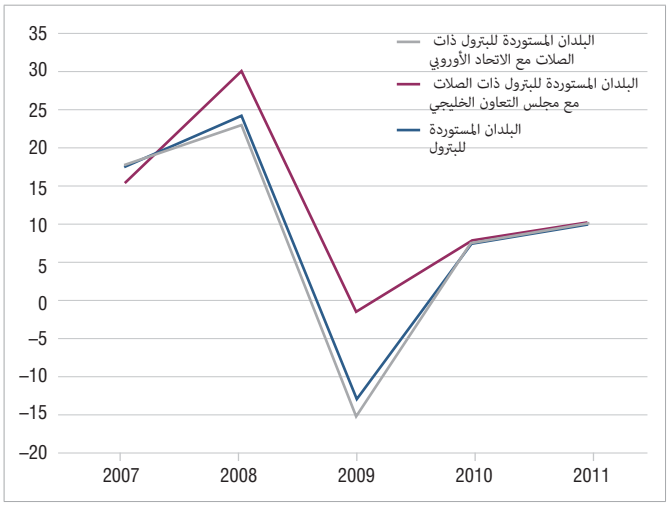

المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية؛ تقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام 2009 والتوقعات لعامي 2010 و2011.

الشكل 10: نمو تحويلات العمال المغتربين

(% change)

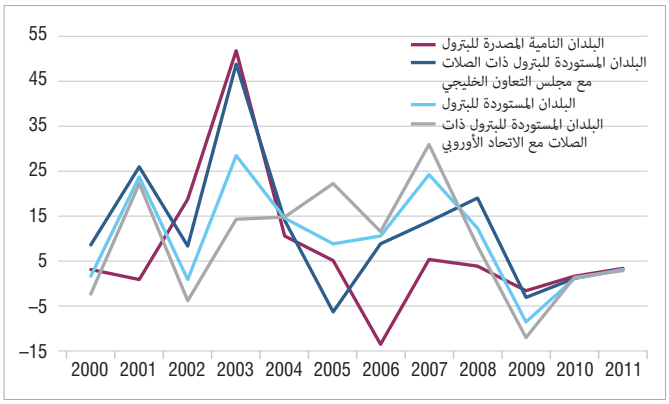

المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية؛ تقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام 2009 والتوقعات لعامي 2010 و2011.

بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإن كان التفاوت كبيرا حيث زاد المتوسط في المغرب وتونس عن 100 في المائة بينما بلغ 30 في المائة في لبنان. وإضافة إلى ذلك، وباستثناء الأردن، كان اعتماد هذه البلدان على الاقتراض الخارجي أقل كثيرا منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، كان تباطؤ نمو الائتمان خلال الأزمة أكثر اعتدالاً إلى حد بعيد من مثيله الملحوظ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكان مردّه غالبا إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الائتمان.

عندما اتضحت أبعاد الأزمة، كان على الأردن والمغرب وتونس فقط تطبيق أنواع مختلفة من تدابير الدعم والمساندة المالية. فعلى سبيل المثال، قامت تونس والمغرب بدعم توفير السيولة، فيما قدمت الأردن ضمانات على الودائع مع الحد من تشدد السياسة

النقدية. وفي البلدان الأخرى المستوردة للبترول، تمثل محور تركيز الاستجابات على صعيد السياسات في تخفيف الآثار على الاقتصاد الحقيقي. إذ اعتمدت مصر وتونس حزم تحفيز اقتصادية وموجهة نحو الاستثمارات في البنية الأساسية المؤدية إلى خلق فرص العمل. وطبّقت تونس أيضا تدابير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل. ونفذ المغرب تدابير لمساعدة الشركات على التكيف مع انخفاض الطلب الخارجي بما في ذلك تقديم ضمانات على قروض رأس المال العامل، وتيسير اللوائح والقواعد التنظيمية، وتوفير تسهيلات لإعادة جدولة الديون.

شهدت البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات بأسواق مجلس التعاون الخليجي انخفاضا في إيرادات الصادرات وتحويلات العمال المغتربين بدرجة أقل كثيرا من الانخفاض الذي شهدته نظيراتها ذات الصلات بأسواق الاتحاد الأوروبي، نظرا للانكماش بنسبة بلغت حوالي 4 في المائة بالقيمة الحقيقية في الاتحاد الأوروبي، بينما ارتفع الناتج في بلدان الخليج بنسبة 1 في المائة تقريبا في عام 2009. وانكمشت تحويلات العمال المغتربين بمعدل أعلى قليلا من إيرادات صادرات البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات مع مجلس التعاون الخليجي (الشكل 9 والشكل 10)، بينما كانت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل نسبيا. إلا أن جيبوتي لا تزال عُرضة للتأثر حيث تشير التقديرات الحالية إلى مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ربما تنخفض بدرجة كبيرة بسبب عمليات إلغاء مشروعات الاستثمار وتأجيلها في عام 2008. ويعتمد اقتصاد جيبوتي بصورة شديدة على الأنشطة في الإمارات العربية المتحدة نظراً لأن مجموعة دبي العالمية مستثمر رئيسي في مشروعات البنية التحتية للموانئ والفنادق كما أنها تدير الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي. وقد تباطأ النمو في لبنان أيضا ولكنه حقق النمو بوتيرة أسرع كثيرا من بلدان أخرى، وساعدته في ذلك القوة التي اتسمت بها قطاعات معينة ـ هي السياحة والعقارات والاستثمار الخاص المُفعم بالحيوية والنشاط.

وكان نمو الناتج في البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات بأسواق الاتحاد الأوروبي ضعيفا في عام 2009 قياسا على عام 2008 حيث انكمش نشاط الصناعات التحويلية نتيجة لانخفاض الطلب الأوروبي على السلع والخدمات. وتراجعت إيرادات الصادرات بنسبة 15 في المائة بينما انخفضت تحويلات العمالة المغتربة بنسبة تقل عن ذلك بدرجة طفيفة (الشكل 10). إلا أن معدل النمو ظل متواضعا نتيجة لقوة التوسع الزراعي وتحسين أداء الخدمات. ففي المغرب، على سبيل المثال، كان التوسع في قطاع الزراعة هائلا بسبب الارتفاع القياسي في محاصيل الحبوب.

الأزمةُ تُضعِفُ آفاقَ التحسّن في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة على المدى القصير

لقد شكل ارتفاع معدلات البطالة، لسنوات طويلة، إحدى المشاكل التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم هذه المشكلة وإضعاف آفاق تحسنها في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة على معدلات البطالة الرسمية يكاد لا يُذكر في معظم بلدان المنطقة، فإن معدلات المشاركة في القوى العاملة، التي كانت منخفضة فعليا مقارنة بمثيلاتها لدى بلدان أخرى قبل اندلاع الأزمة، واصلت التراجع حيث قرر العمال المثبطون الكف عن البحث عن وظائف في أسواق العمل الرسمية. فالعاملون في قطاعات الصناعات التحويلية كانوا بصفة خاصة أكثر تعرضا للآثار السلبية خلال هذه الأزمة. فقد قامت الشركات في هذه القطاعات بتقليص أنشطتها وتخفيض ساعات العمل، بل وحتى إلغاء بعض الأعمال والوظائف القائمة من أجل التكيف مع هبوط الطلب الخارجي. أما الأخبار السارة فهي أنه تم في معظم الحالات التعويض عن فقدان الوظائف في هذه القطاعات بخلق فرص عمل في قطاعات السلع والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري.

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا تعكس إحصاءات أسواق العمل الرسمية الأثر الكامل للأزمة على أسواق العمل نظرا لاعتماد هذه البلدان بصورة مكثفة على العمالة الوافدة. ويحصل عدد كبير من العمال المغتربين على تصاريح الإقامة على أساس عقود العمل. وعندما تنتفي الحاجة إلى خدمات هؤلاء العمال فإنهم يعودون على الأرجح إلى بلدانهم الأصلية وتتوقف بذلك مشاركتهم في القوى العاملة في بلدان المهجر (المقصد).[7] وإضافة إلى ذلك، سنّت بعض بلدان مجلس التعاون قوانين مقيدة لفصل المواطنين العاملين من وظائفهم، مما ساعد في ضمان وظائف مأمونة للعمالة الوطنية في المدى القصير، ولكن ذلك بالطبع لا يصبّ في صالح العمال المغتربين. ففي الكويت، على سبيل المثال، لم يتجاوز عدد الكويتيين الذين فقدوا وظائفهم 1000 كويتي في عام 2009، وكان ذلك محط اهتمام وسائل الإعلام التي قامت بتغطية واسعة لهذه القضية. إلا أن هذا الأمر يخلو مما يثير الغرابة والدهشة لأن غالبية المواطنين الكويتيين يشغلون وظائف في القطاعات الحكومية أو يعملون في القطاع الخاص في وظائف مأمونة بدرجة أكبر كثيرا من الوظائف التي يشغلها العمال الأجانب.

وأدت هذه الأزمة إلى التأثير سلبا على دخل الأسر المعيشية المعتمدة على تلقي تحويلات مالية من أبنائها العاملين في الخارج. فطبقا لتقديرات البنك الدولي لعام 2009، بلغ حجم انخفاض تدفقات تحويلات العمال المغتربين إلى البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات بأسواق الاتحاد الأوروبي ما يقارب نفس حجم الهبوط في إيرادات صادراتها، بنسبة حوالي 12 في المائة (الشكل 9 والشكل 10). كما تراجعت تدفقات العمالة المغتربة إلى البلدان النامية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيد أن انخفاضها كان أصغر كثيرا من مثيله المُسجل في البلدان المستوردة للبترول التي لها صلات وروابط مع أسواق الاتحاد الأوروبي (الشكل 10).

من المُتوقع أن يُسفر انخفاض النمو الاقتصادي عن هبوط معدل الحد من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فطبقا لآخر التقديرات، يُتوقع بسبب الأزمة الاقتصادية أن ينزلق نحو 2.6 مليون شخص إلى براثن الفقر في المنطقة بحلول عام 2011، علما بأنه يعيش نصف هؤلاء تقريبا في مصر.[8] والواقع أن أي ضعف يشوب معدل تخفيض أعداد الفقراء هو أمر يثير القلق، لأنه حتى وإن كان مستوى الفقر المدقع في المنطقة منخفضا نسبيا[9] فإن قابلية تعرّض المنطقة لآثار سلبية معاكسة في هذا الخصوص تُعد مرتفعة للغاية. ففي عام 2005، كان يعيش 17 في المائة من سكان المنطقة على

[7] على العكس من ذلك، يمكن غالبا أن يبقى العمال المهاجرون في أوروبا «ومكثون حتى انتهاء الأزمة» في بلد المقصد.
[8] المصدر: بيمتسوف وإقبال (2009). يؤدي نقص توافر البيانات عن مداخيل الأسر المعيشية وإنفاقها إلى صعوبة تقييم أثر الأزمة على الفقراء. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من الفرضيات والأنماط السابقة للفقر والنمو.
[9] في عام 2005، كان يعيش 5 في المائة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم.

دولارين للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية، فيما كانت هناك نسبة كبيرة من السكان تعيش على أكثر من دولارين للفرد في اليوم، ولكن بمستوى أقل من 2.5 دولار للفرد في اليوم، وفقا لمقياس تعادل القوة الشرائية. وإضافة إلى ذلك، يعمل أكثر من ثُلث عمال المنطقة في أنواع من العمل التي تنطوي بطبيعتها على التهديد وانعدام الشعور بالأمان. ومن غير المحتمل أن يحوز هؤلاء العمال على أية ترتيبات للعمل في القطاع الرسمي، وبالتالي فإنهم سيفتقرون على الأرجح إلى نيل مزايا وحقوق العمل الكريم اللائق مثل استحقاقات التأمينات الاجتماعية الملائمة واللجوء إلى آليات الحوار والتواصل الاجتماعي الفعال والاستعانة بها.

ثانيا: التعافي من الأزمة جارٍ على قدمٍ وساق

تعافي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأزمة إلى جانب الاقتصاد العالمي

من المُتوقع أن تحقق المنطقة في السنتين القادمتين نموا اقتصاديا بنفس الوتيرة المشهودة في مطلع الألفية. فمن المنتظر أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.4 في المائة في عام 2010 مدفوعا بزيادة نسبة الاستيعاب المحلي (إجمالي الإنفاق القومي) والتأثير الإيجابي للطلب الخارجي (الجدول 1). ويتوقع أن يدوم استقرار الاستهلاك الحكومي، انعكاسا لاستمرار الحكومات في انتهاج السياسات المساندة. والأهم من ذلك أنه من المتوقع أن تسهم الصادرات بصورة إيجابية في النمو في عام 2010. ففي ظل الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي الذي تقوده اقتصادات آسيا الصاعدة، يمضي الاقتصاد العالمي على درب التعافي والانتعاش (الشكل 11)، تُساعده في ذلك مجموعة من حزم المحفزات على صعيد السياسات النقدية والمالية في العديد من البلدان، وخاصة الصين، وإعادة تكوين وتجديد المخزون التي بدأت في النصف الثاني من عام 2009. علما بأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي مستمرة في الانتعاش بصورة متسارعة على شكل حرف V، حيث ينطلق الانتعاش في اتجاهين رأسيين يعكسان مسار الانتعاش الأكثر تباطؤا في الاقتصادات المتقدمة بالمقارنة بمثيله في البلدان النامية (الشكل 11).

تشير شدة الركود والضعف النسبي للانتعاش المتوقع إلى أن وجود طاقة فائضة كبيرة، والارتفاع في معدلات البطالة، وضعف الضغوط التضخمية هي العوامل المميزة لبيئة الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. فاستعادة النشاط في الاقتصادات المتقدمة يشوبها البطء وضعف معدلات خلق فرص العمل والقيود على الائتمان. أما الإجابة على التساؤل حول ما إذا كانت استعادة النشاط ستتحول إلى انتعاش مستديم من عدمه فتتوقف على طريقة تكيّف الاقتصاد العالمي وصموده في ظل سياق اقتصادي جديد تقوم فيه الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تعاني من العجوزات بخفض هذه العجوزات من خلال زيادة صادراتها إلى باقي أنحاء العالم وتقليص وارداتها منه، بينما تقوم بلدان الفائض بخفض مستوياته عن طريق تشجيع كل من الطلب المحلي والاستثمار (الشكل 12). فببساطة قامت الاقتصادات الرئيسية حتى الآن بنقل الالتزامات من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتأجيل عملية التكيف المطلوبة، ولا يزال القطاع الخاص في الكثير من البلدان المتقدمة مثقلاً بالديون.

لقد استجاب الإنتاج الصناعي العالمي بقوة إزاء التغيرات في النمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما التغيرات الناشئة في تدفقات التجارة والاستثمار خلال عام 2009. وقد انتعش الإنتاج الصناعي في البلدان النامية بمعدل أكثر سرعة من المعدل الملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، ولكنه يظل حتى فبراير/شباط 2010 أقل من المستوى الذي كان عليه قبل نشوب الأزمة بالنسبة لمعظم البلدان باستثناء الصين والهند وبعض الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو (الشكل 13).

من ناحية أخرى، تمضي التجارة العالمية كذلك في طريق التعافي والانتعاش، مدفوعةً بقوة الطلب النشط على الواردات من جانب البلدان النامية. فقد زادت واردات هذه البلدان من حيث القيمة بنسبة 64 في المائة في يناير/ كانون الثاني 2010 قياسا على قيمتها في العام السابق، وهي زيادة تساوي ما يقرب من ضِعف ارتفاع الواردات في البلدان المتقدمة خلال الفترة نفسها (الشكل 14). كما أن الصادرات العالمية آخذة في الارتفاع أيضا نتيجة التوسع الذي تشهده البلدان النامية، ومرة أخرى فإن ارتفاعها يفوق مثيله الخاص بالبلدان المرتفعة الدخل (الشكل 15). ومن المُتوقع أن تعود أحجام التجارة

الشكل 11: انتعاش متسارع على شكل حرف V في مسارَيْن

(real GDP, % change quarter-on-quarter)

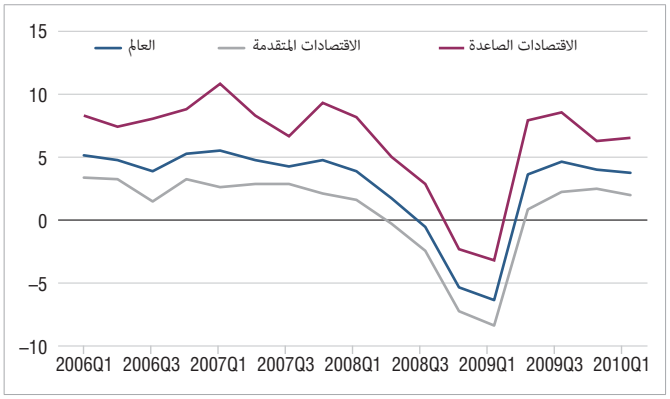

المصدر: صندوق النقد الدولي

الشكل 12: فوائض وعجوزات الحساب الجاري

(US$ billions)

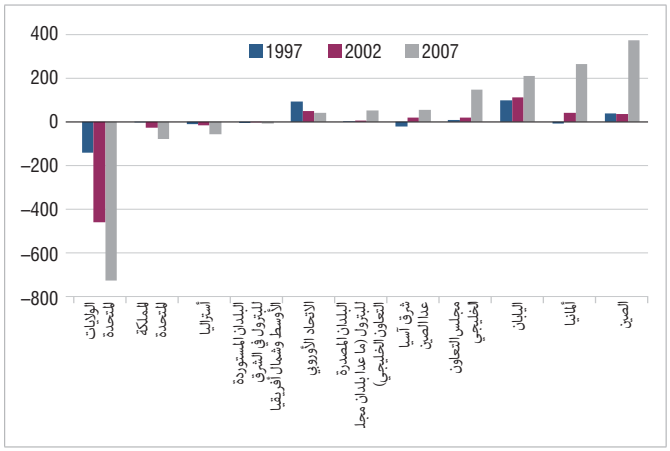

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 13: الإنتاج الصناعي
(percent difference from peak to February 2010)

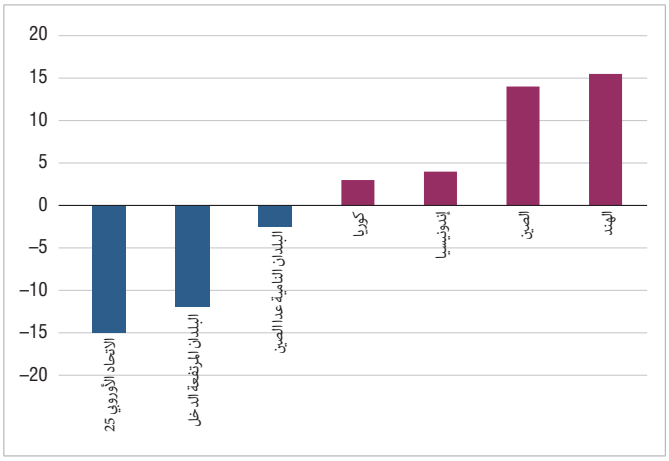

المصدر: البنك الدولي استنادا إلى بيانات خدمة *Datastream*.

الشكل 14: نمو الواردات، المعدل السنوي لنمو قيمة الواردات بعد تعديله وفقا للتغيرات الموسمية
(percent)

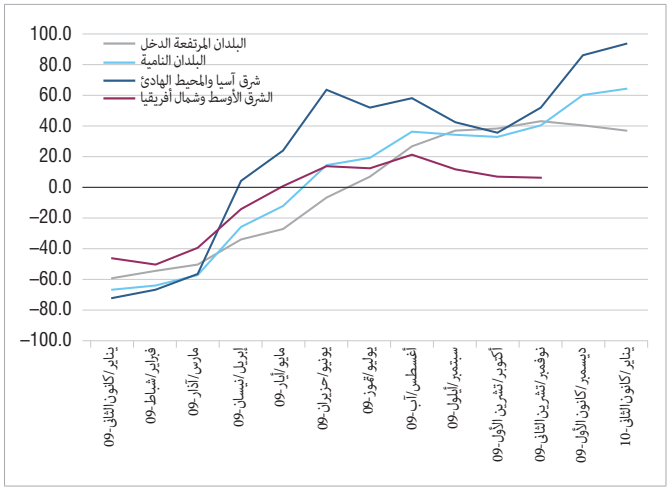

المصدر: مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية (البنك الدولي).

العالمية في نهاية عام 2010 إلى مستوياتها قبل الأزمة.[10] إلا أنه بعيدا عن صادرات الطاقة، كان انتعاش التجارة ضعيفا في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قياسا على المعدلات الخاصة ببلدان نامية أخرى أو حتى البلدان المرتفعة الدخل (الشكل 14 والشكل 15).

بلدان مجلس التعاون الخليجي تقود الانتعاش في اقتصادات المنطقة

بدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي في تحقيق النمو بمعدلات معتدلة مع انتعاش الطلب على النفط، فضلا عن تمتع القطاع المالي بالثبات والاستقرار. وجاء انتعاش الطلب

الشكل 15: نمو الصادرات، المعدل السنوي لنمو قيمة الصادرات بعد تعديله وفقا للتغيرات الموسمية
(percent)

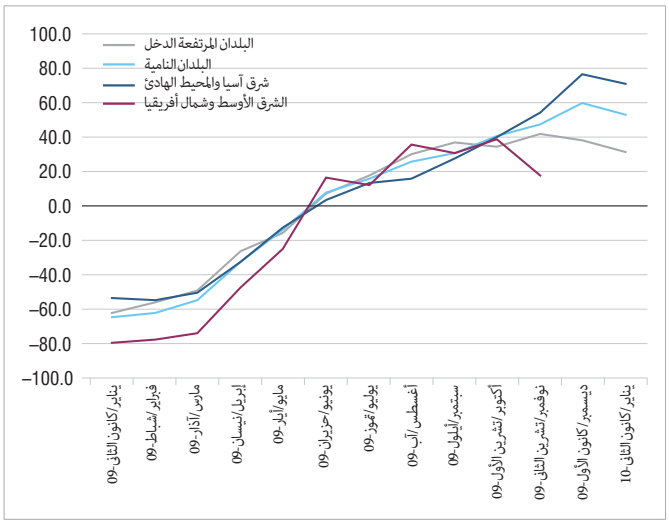

المصدر: مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية (البنك الدولي).

العالمي على النفط، الذي أدى إلى رفع أسعار النفط (الشكل 4) على الرغم من كميات المخزون الكبير من النفط الخام ومشتقاته، حاملا معه البشائر الطيبة لبلدان المنطقة المصدرة للبترول، بما فيها بلدان مجلس التعاون. وقد بدأ ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الربع الأخير من عام 2009 بعد سنة وربع السنة من الهبوط. علما بأن هذا الانتعاش القوي مردّه إلى الانتعاش السريع في الأسواق الصاعدة، وأهمها آسيا، والتحسينات التي طرأت على الأوضاع المالية العالمية. كما بدأ الطلب على النفط من قبل الولايات المتحدة في الارتفاع أيضا، حيث زاد بنسبة 1.9 في المائة في فترة الأربعة أسابيع المنتهية في الثاني من شهر إبريل/ نيسان 2010 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، مع ارتفاع الطلب على البنزين بنسبة 1.7 في المائة. ومع أن أسعار النفط منخفضة كثيرا عن المستويات التي كانت قد بلغتها أثناء سنوات الطفرة النفطية، فقد بلغت مستويات تتراوح بين 75 و 85 دولارا للبرميل، وهو مستوى باعث على الراحة والطمأنينة بالنسبة للكثير من البلدان المصدرة للبترول.[11]

نتيجة لهذه التطورات الإيجابية، من المُتوقع أن تقود بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول الانتعاش في اقتصادات المنطقة. فمن المنتظر أن يرتفع معدل النمو في بلدان المجلس بنسبة 3.6 نقطة مئوية في عام 2010 بالمقارنة بمستواه في العام السابق. والواقع أن تسارع خطى هذا النمو يتم بوتيرة أسرع من المُتوقع بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للبترول، ويقف على طرفي نقيض مع التباطؤ الطفيف المتوقع في عام 2010 بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط (الشكل 16). وبما أن بلدان المجلس تضررت تضررا

[10] المصدر: منظمة التجارة العالمية (2010).

[11] تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سعر نقطة التعادل ـ السعر الذي يحقق عنده البلد المعني توازن المالية العامة ـ هو حوالي 57 دولاراً للبرميل بالنسبة للعديد من البلدان المنتجة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتضمن الاستثناءات الصارخة العراق وإيران حيث يبلغ سعر النفط عند نقطة التعادل 111 دولارا و90 دولارا للبرميل على التوالي.

الشكل 16: التغيرات المتوقعة لمعدلات النمو قياسا على العام السابق

(percentage point change)

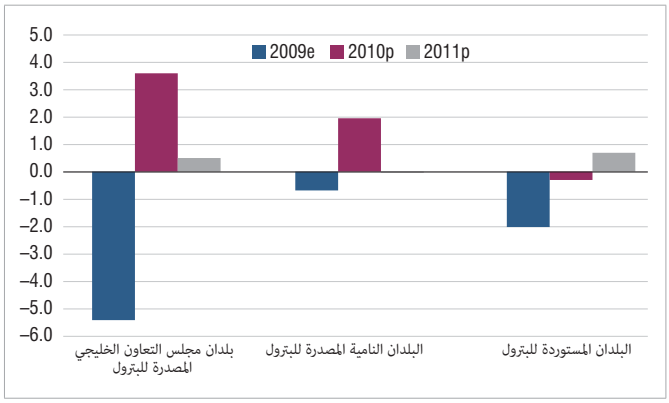

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادا إلى البيانات المقدمة من الهيئات الوطنية، وتقديرات لخبراء البنك فيما يخص عام *2009* والتوقعات لعامي *2010* و*2011*.

الشكل 17: آفاق النمو السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(percent)

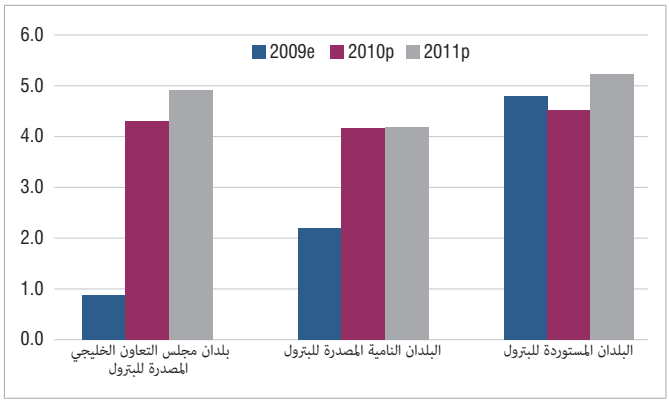

المصدر: الهيئات الوطنية وتقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام *2009*، والتوقعات لعامي *2010* و*2011*.

الشكل 18: الحسابات الخارجية المتوقعة

(percent of GDP)

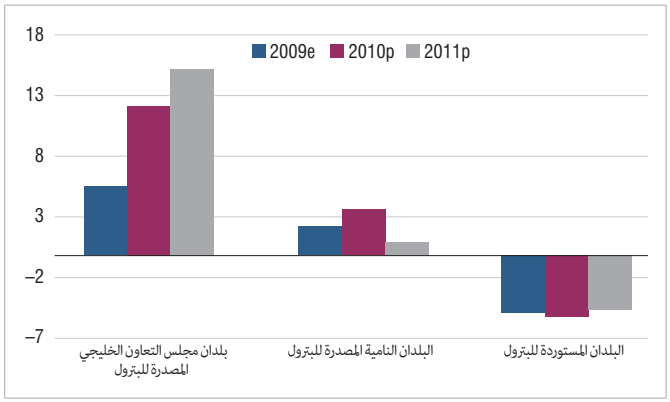

المصدر: الهيئات الوطنية وتقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام *2009*، والتوقعات لعامي *2010* و*2011*.

الشكل 19: آفاق المالية العامة

(percent of GDP)

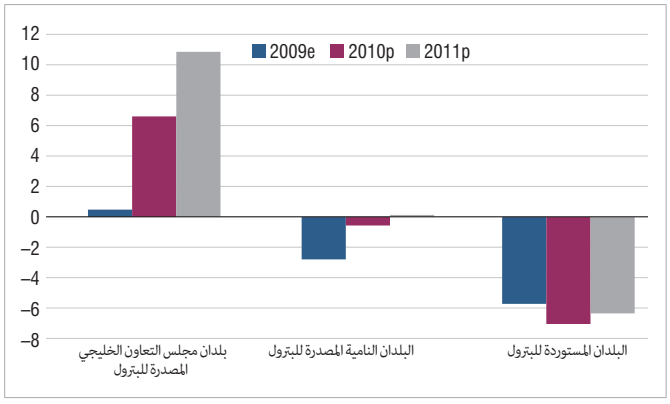

المصدر: الهيئات الوطنية وتقديرات خبراء البنك الدولي فيما يخص عام *2009*، والتوقعات لعامي *2010* و*2011*.

بالغا من جراء الأزمة العالمية، فإن العودة إلى النمو بنسبة 4.4 في المائة في عام 2010 و4.9 في المائة في عام 2011 تمثل انتعاشا لافتا للنظر (الشكل 17).

من المُتوقع أن يُترجم ارتفاع الأسعار النفطية وتماسك الطلب على النفط إلى زيادة في الإيرادات النفطية وتحسّن في موازين الحسابات الخارجية وأرصدة المالية العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 18 والشكل 19). ومن شأن ذلك بدوره أن يُمكّن حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي من مواصلة تنفيذ السياسات المُساندة. فقد ساندت هذه السياسات النمو المحلي، مما كان له إسهام مهم في الاستقرار في بلدان أخرى في المنطقة من خلال التأثير الإيجابي في تحويلات العمال المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم الواردات بدرجة أقل.[12]

لم تتضح حتى الآن أبعاد الأزمة المالية في دبي بصورة كاملة (الإطار 1). ولكن كان للإعلان عن اتفاقية تأجيل سداد ديون دبي العالمية في نهاية عام 2009 تأثير كبير على تصنيف المخاطر الائتمانية لأنه لم يعد في مقدور الأطراف المشاركة في السوق أن تكتفي بمجرد الضمانات السيادية الضمنية. ففي الأسابيع التالية عقب إعلان دبي العالمية العجز عن الوفاء بديونها، تدهورت علاوات المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة ملحوظة (الشكل20)، فيما زادت هوامش أسعار مبادلة مخاطر الائتمان (الشكل 21). وأدى ذلك أيضا إلى تراجع أسواق الأسهم وهبوطها في الإمارات العربية المتحدة، فيما هاجت أسواق الأوراق المالية في بلدان المجلس الأخرى وماجت بسبب ما واجهته من تقلبات كبيرة (الشكل 22).

لم يتحول تأثير أزمة ديون دبي العالمية حتى الآن إلى آثار سلبية كبيرة على المنطقة، حيث أن عرض إعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية قد أسهم في زيادة الوضوح

[12] المصدر: صندوق النقد الدولي، 2010: تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الماثلة في الأفق.

الإطار 1: آخر التطورات الخاصة بإعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية

عندما اتضحت الاحتياجات التمويلية لمختلف الشركات العامة التابعة لحكومة دبي ("Dubai Inc. ") خلال عام 2009، تحركت حكومة الإمارة لاتخاذ نهج جاد وأكثر مركزية لإدارة هذه الاحتياجات. وفي يوليو/تموز 2009، أنشأت الدائرة المالية بحكومة دبي صندوق دبي للدعم المالي (DFSF) لإدارة حصيلة برنامج سندات دبي الجديد بقيمة إجمالية تساوي 20 مليار دولار، كان قد تم شراء 10 مليارات دولارالأولى منها من قبل مصرف الإمارات المركزي. ويُتوقع من الشركات الساعية للحصول على الدعم توضيح اتساق أوضاعها مع إستراتيجية النمو الطويل الأمد للإمارة ــ وهو ما يعني ضمنيا ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية إجراء بعض عمليات إعادة الهيكلة في حالة عدم وجود مثل ذلك الاتساق.

وأعلنت الدائرة المالية بحكومة دبي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 أنها طلبت تمديدا لمدة 6 شهور على الأقل لسداد ديون واجبة الدفع قريبا على شركة دبي العالمية القابضة، بما في ذلك سداد صكوك بقيمة 3.5 مليار دولار من قبل شركة نخيل ـ الوحدة العقارية التابعة لدبي العالمية ـ وهي صكوك كانت مستحقة السداد في 14 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وإضافة إلى ذلك، تم تعيين فريق معني بإعادة الهيكلة من شركة ديلويت (Deloitte) لفحص أوضاع دبي العالمية. ومن ناحية أخرى، أعلنت الدائرة المالية بحكومة الإمارة بيع سندات بقيمة 5 مليارات دولار أخرى من برنامج السندات التابع لصندوق دبي للدعم المالي. وفي 14 ديسمبر/ كانون الأول، أعلنت حكومة دبي عن تقديم أبوظبي قرضا بقيمة 10 مليارات دولار أخرى إلى صندوق دبي للدعم المالي، حيث تم استخدام هذا القرض في تسوية الصكوك المستحقة على شركة نخيل (3.5 مليار دولار علاوة على مدفوعات الكوبونات المرتبطة بها) إلى جانب سداد ديون المقاولين. ومع ذلك، فإن 5 مليارات دولار من هذا القرض هي وحدها موارد مالية جديدة، حيث تم استخدام الباقي في استيعاب التسهيلات التي قدمها البنكان التجاريان.

وبعد مفاوضات سرية مكثفة بينهما، أعلنت دبي العالمية وشركة نخيل عن تقديم مقترحات مستقلة لكنها مترابطة بشأن إعادة الهيكلة إلى الدائنين في مارس/ آذار 2010. وتبلغ القيمة الاسمية لهذا البرنامج حوالي 20 مليار دولار تتكون من 9 مليارات دولار لتحويل ديون صندوق دبي للدعم المالي التي في ذمة دبي العالمية إلى أسهم في رأس المال، و1.5 مليار دولار كموارد مالية جديدة لدبي العالمية للوفاء ببعض التزاماتها العاجلة، و8 مليارات دولار من الموارد المالية الجديدة لشركة نخيل، و1.2 مليار دولار لتحويل ديون صندوق دبي للدعم المالي التي في ذمة شركة نخيل إلى أسهم في رأس المال. وتتضمن الأموال المقدمة لشركة نخيل السداد الكامل للصكوك المستحقة في عام 2010 و2011، بينما يُعرض على البنوك الدائنة تمديد الديون بما في ذلك الفائدة المستحقة. وسيتم عرض صكوك جديدة بأجل استحقاق مدته 5 أو 8 سنوات على الدائنين المصرفيين على مستوى شركة دبي العالمية القابضة. إلا أنه لا يوجد أي وضوح بشأن مقدار الفائدة المستحقة على الدين القائم المنعكسة في القيمة الاسمية للأوراق المالية الجديدة. وسوف يُعرض على الدائنين التجاريين لشركة نخيل تقديم مدفوعات نقدية بنسبة 40 في المائة، و60 في المائة عبارة عن ديون قابلة للتداول في تسوية الأذونات.

تتسم المعايير الحاكمة لعملية اتخاذ القرار من قبل حكومة دبي الآن بقدر أكبر من الوضوح في ظل العرض الشامل المطروح على الطاولة بشأن إعادة الهيكلة. فعلى العكس من بعض التوقعات المُثارة في ديسمبر/ كانون الأول، تعتبر حكومة دبي غير مستعدة للتخلي عن أهمية نموذج العمل العقاري حيث تحصل شركة نخيل على معظم ارتباطات الموارد المالية الجديدة لمجموعة شركات دبي العالمية. ومن شأن السداد الكامل لالتزامات الصكوك المستحقة على شركة نخيل أن يؤدي إلى تفادي الحاجة إلى عمليات التقاضي المعقدة واقتصار نطاق إعادة الهيكلة الشاملة على البنوك والدائنين الثنائيين. وفي الحقيقة، هناك مؤشرات تدل على أن الحكومة قامت لأغراض عملية بإخراج شركة نخيل من نطاق دبي العالمية، وتنوي تكليف صندوق دبي للدعم المالي بإدارة شركة نخيل بصورة مباشرة.

من الواضح أن الحكومة ركزت على الكيفية التي أدت بها آثار أعباء الديون إلى توقف النشاط الاقتصادي العقاري. وبموجب إعادة الهيكلة المقترحة، يحصل الدائنون التجاريون على بعض الموارد المالية في الحال، ويتم تشجيع الراغبين في شراء وحدات سكنية على التفكير في شراء العقارات التي أوشكت على الإنجاز. وعلى الرغم من احتمال عدم رضا دائني دبي العالمية عن معاملتهم بصورة مختلفة عن التعاطي مع دائني شركة نخيل، فإن الخيارات المتاحة أمامهم محدودة، خاصة وأنه لا يزال لدى الحكومة خيار خاص بها بشأن نقل دبي العالمية إلى اختصاص محكمة قائمة على مراسيم خاصة، حتى يتم تجميع كل الدعاوى المرفوعة ضدها والنظر والبت فيها من قبل تلك المحكمة.

على الرغم من تفادي التوقعات الخاصة بتطبيق فوارق كبيرة على الديون، فإن إعادة الهيكلة تنطوي بالتأكيد على بعض الخسائر والتغيرات في تركيبة آجال الاستحقاق والأصول بالنسبة للدائنين. ويتعين على سلطات الإمارات العربية المتحدة أن تقوم، فور بلورة خسائر القروض، باتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الجهاز المصرفي المحلي سيقوم بتدبير رؤوس أموال إضافية وكيفية تنفيذ ذلك. وبما أن معظم بنوك الإمارات تنطوي على حصص للملكية العامة، فإن المزيد من الدعم من قبل الحكومة يبدو أمرا لا مفر منه.

المصدر: تم تجميع وتحليل المادة من قبل مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي.

الشكل 20: هوامش أسعار الفائدة في المؤشر العالمي لسندات الأسواق الصاعدة مقارنة بسندات الخزانة الأمريكية

(bps)

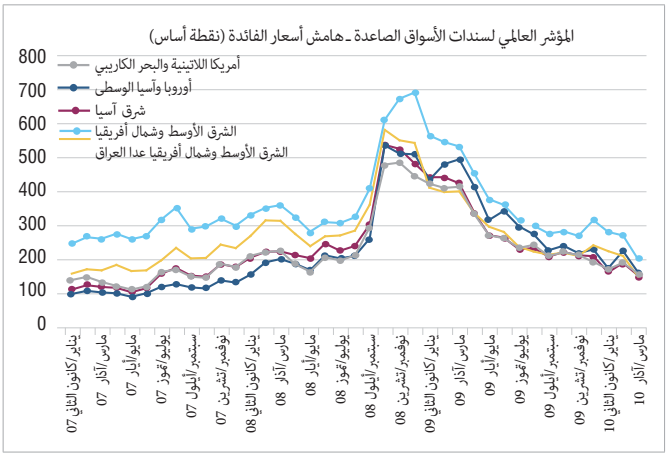

المصدر: *Datastream*.

الشكل 21: مبادلة مخاطر الائتمان

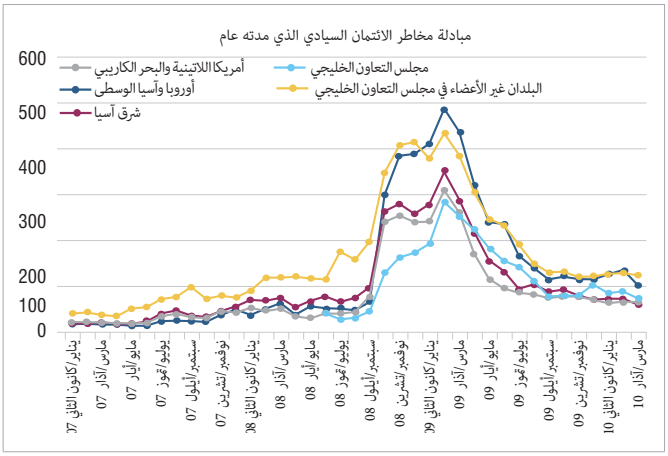

المصدر: *Datastream*.

بشأن الآفاق الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة. ويتألف هذا العرض ـ الذي لا يزال قيد النظر والقبول من جانب الدائنين ـ من عملية تجديد جزء ضخم من الديون، وتحويل الدين الحكومي القائم في ذمة دبي العالمية إلى أسهم في رأس المال، وتحويل أموال ضخمة إلى شركة نخيل ـ الوحدة العقارية التابعة لدبي العالمية ـ لسداد الصكوك الإسلامية وإعادة البدء في تجميد الائتمان التجاري. ويتم تمويل حزمة إعادة الهيكلة جزئيا من خلال القروض التي قدمتها أبوظبي إلى دبي ، ومن المُرجح أن يوفر احتمال قيام أبوظبي والهيئات الاتحادية بزيادة الدعم لبنوك الإمارات العربية المتحدة الحماية من أية آثار سلبية لهذه الأزمة. ومن شأن هذه التدابير القصيرة الأجل أن تساعد في احتواء الآثار السلبية لهذه الأحداث على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. وقد انخفضت علاوات المخاطر في المنطقة ككل، وهي تعتبر، باستثناء العراق، مماثلة لتلك السائدة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل 20). و قد انخفضت هوامش أسعار مبادلة

الشكل 22: مؤشرات أسعار الأسهم

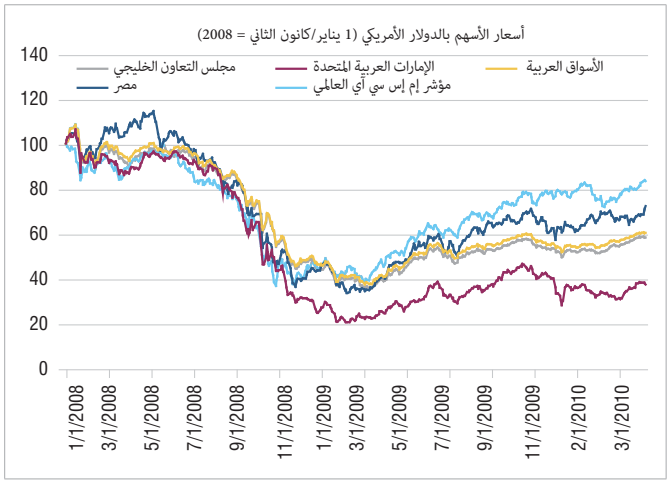

المصدر: *Thompson/datastream*؛ والبنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية.

مخاطر الائتمان أيضا في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 21). إلا أن حكومة دبي في حاجة لبعض الوقت من أجل وضع إستراتيجية لإعادة هيكلة قطاعها التجاري. وإضافة إلى ذلك، فإن التعقيد يكتنف العمليات والدراسات التحليلية بسبب نقص المعلومات والأخبار المالية اللازمة. وتعكس أسواق الأسهم هذه الاحتمالات المجهولة وجوانب عدم اليقين، وهي ما زالت تعاني من الركود في الإمارات العربية المتحدة، بينما توقف الانتعاش في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 22).

حافظ القطاع المصرفي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على مرونته نسبيا، ولكن تباطؤ نمو الائتمان كان حادا في بلدان المجلس ولم ينعكس مسار هذا الاتجاه طبقا لأحدث البيانات المتاحة (الشكل 7). وعلى الرغم من انخفاض ربحية البنوك، فإنها استمرت في تحقيق أرباح في عام 2008 والنصف الأول من عام 2009، كما ظلت أحدث المؤشرات المتاحة عن القطاع المالي قوية بشكل عام.[13] أما البنوك الإسلامية في بلدان المجلس فكانت أقل تأثرا في الشهور التالية لنشوب الأزمة المالية العالمية، ولكن نتائج منتصف عام 2009 تشير إلى انخفاضات أكبر قليلاً في ربحية البنوك الإسلامية في بعض البلدان بسبب الجولة الثانية لتأثير الأزمة على قطاعات الاقتصاد الحقيقي والعقارات.

لا تزال الاحتمالات المجهولة تحيط بآفاق الأداء المصرفي وقدرة البنوك ومدى استعدادها لتقديم الائتمانات، وينطبق الشيء نفسه على آفاق النمو الاقتصادي. ومن المُتوقع أن يُساعد الإنفاق الجاري الضخم من المالية العامة من قبل أبوظبي في تحقيق التعافي ومساندة «نهج مراكز الخدمات» لتعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية. لكن السؤال الذي يراوح مكانه دون إجابة حتى الآن هو ما إذا كان نمو القطاع الخاص — الذي يعد أصغر في بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول منه في بلدان المنطقة غير الأعضاء في المجلس — سيستأنف نشاطه وحيويته عندما يبدأ إنفاق القطاع العام في التراجع ومع بدء انحسار آثار حزم التدابير التحفيزية والتنشيطية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

[13] المصدر: صندوق النقد الدولي، 2010: تأثير الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الماثلة في الأفق.

انتعاش البلدان النامية المُصدرة للبترول مرهون بالتطورات في أسواق النفط

من المُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في البلدان النامية المصدرة للبترول نتيجة — إلى حد كبير— لقوة انتعاش الأسعار النفطية والطلب على النفط في الأسواق الصاعدة وفي الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. وتشير التوقعات إلى تحقيق النمو في بلدان هذه المجموعة بنسبة 4.2 في المائة في عام 2010 والحفاظ على وتيرة النمو هذه في عام 2011. وبناء عليه، فإن قابلية استمرار ما تشهده هذه المجموعة من تعافٍ وانتعاش اقتصادي تتوقف على مدى تطور الطلب العالمي على النفط ومستويات أسعاره، حيث أنها تعتمد على صادرات النفط الخام ومنتجات الوقود بدرجة أكبرحتى من اعتماد بلدان مجلس التعاون الخليجي (الجدول 2). والواقع أن كلا من إيران والعراق عُرضة بصفة خاصة للتأثر بتقلبات أسعار النفط. وربما تكون سوريا هي البلد الوحيد الأقل تأثرا بالتطورات في أسواق النفط لأن صادراتها النفطية تمثل 75 في المائة من صادراتها الكلية مقابل 91 في المائة لهذه المجموعة من البلدان (الجدول 2).

كما تشير التوقعات إلى أن الطلب العالمي على النفط[14] سوف يرتفع بنسبة 1.7 في المائة في عام 2010، ويُنتظر أن تأتي زيادة الطلب في معظمها من قبل بلدان آسيوية بعيدة عن نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ـ وخاصة الصين والهند، حيث يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى زيادة الاستهلاك. وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع كبح الطلب من قبل أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان. علما بأن نمو الطلب

الجدول 2: أنصبة سلع التصدير من الصادرات الكلية

	السلع الأولية	الوقود والمحروقات	السلع الصناعية
بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول	**0.03**	**0.85**	**0.11**
الكويت	0.01	0.93	0.06
سلطنة عمان	0.06	0.83	0.11
المملكة العربية السعودية	0.01	0.90	0.09
الإمارات العربية المتحدة	0.07	0.76	0.18
البلدان النامية المصدرة للبترول	**0.05**	**0.91**	**0.04**
الجزائر	0.01	0.97	0.02
جمهورية إيران الإسلامية	0.05	0.86	0.09
العراق	0.01	0.99	0.00
ليبيا *	0.01	0.95	0.05
الجمهورية العربية السورية	0.17	0.75	0.08
اليمن	0.05	0.92	0.03
البلدان المستوردة للبترول	**0.23**	**0.12**	**0.65**
جمهورية مصر العربية	0.21	0.44	0.35
الأردن	0.18	0.01	0.81
لبنان	0.32	0.02	0.66
المغرب	0.31	0.03	0.66
تونس	0.11	0.10	0.79

المصدر: البنك الدولي، إدارة السياسة الاقتصادية والديون.

آخذ في الانخفاض في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام 2005، ويُتوقع نمو ضئيل — إن لم يكن معدوما — في هذا الطلب في عام 2010. ونظرا لخفض مستويات الإنتاج في محاولة لإبقاء الأسعار في حدود 75 دولارا للبرميل، زادت الطاقة الفائضة لدى دول الأوبك إلى حوالي 6.5 مليون برميل يوميا أو ما يقارب 5 سنوات من نمو الطلب.[15] ولذلك، لا يتوقع معظم المحللين أن تشتد الضغوط التصاعدية الدافعة لرفع أسعار النفط الحقيقية واستمرارها في المدى القريب. ومع ذلك، لا يُمكن استبعاد حدوث ارتفاعات مؤقتة في الأسعار استجابة لاستمرار ضعف الدولار الأمريكي خلال عامي 2010–2011، أو كرد فعل لقضايا أمنية تهدد القدرة على الحصول على النفط.

لم تتأثر القطاعات المالية الخاضعة لهيمنة الدولة في البلدان المصدرة للبترول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالأزمة العالمية، ولكنها تعاني من النسب الكبيرة للقروض غير العاملة ناهيك عن القضايا المرتبطة بنقص الكفاءة التي تمس الحاجة إلى معالجتها. وسوف تستفيد بعض البلدان النامية المصدرة للبترول — وخاصة سوريا — من قوة الانتعاش في بلدان مجلس التعاون الخليجي لأن صادراتها إلى بلدان المجلس تمثل حصة كبيرة من صادراتها الكلية. كما أن البلدان النامية المصدرة للبترول والمعتمدة على تحويلات العمال المغتربين المتدفقة من الخليج، وخاصة اليمن، سوف تستفيد أيضا من قوة انتعاش بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الانتعاش في بلدان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سيكون حاسم الأهمية في انتعاش البلدان المستوردة للبترول

تمكنت البلدان المستوردة للبترول، بالمقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة له، من الصمود بصورة أفضل أمام الأزمة، ولكن من شأن ضعف الانتعاش المتوقع في منطقة اليورو أن يؤدي إلى تباطؤ معدلات نموها على المدى القريب، ولا سيما النمو في البلدان ذات الصلات القوية بأسواق الاتحاد الأوروبي. ومن المُتوقع أن يشهد النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للبترول تباطؤا طفيفا قياسا على النمو في عام 2009 (الشكل 16)، حيث يصل متوسط معدلات نمو هذه المجموعة من البلدان إلى 4.5 في المائة في عام 2010 و 5.2 في المائة في عام 2011 (الشكل 17).

كانت صادرات الخدمات أكثر مرونة من الصادرات السلعية، ومن المرجح أن تظل إحدى القطاعات المضيئة بالنسبة للبلدان المستوردة للبترول على المدى القصير إلى المتوسط. وقد زادت أهمية قطاع السياحة بدرجة كبيرة في هذه البلدان المستوردة للبترول خلال السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت حصة إيرادات السياحة في إجمالي الناتج المحلي من 4.4 في المائة في الفترة 1996–1999 إلى 6.5 في المائة في عام 2007. وأنجزت المنطقة استثمارات ضخمة في قطاع السياحة في السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لتشديد القيود على الإنفاق الخاص في أسواق الاتحاد الأوروبي، فإن الطلب على خدمات السياحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يتزايد حيث تعرض المنطقةُ خدمات نوعية راقية بأسعار جذابة.

[14] المصدر: مجموعة سامبا المالية: "آفاق أسواق النفط في عام 2010 وآثارها على اقتصادات دول الخليج".
[15] المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2010.

من المُتوقع أن يكون النمو في البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات القوية بأسواق الاتحاد الأوروبي أكثر انخفاضا من النمو في البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات بأسواق مجلس التعاون الخليجي، نظرا لأن آفاق النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي هي الأضعف على مستوى الاقتصادات المتقدمة وللنمو المنخفض بدرجة أعلى من المُتوقع في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع وصول نمو الناتج في منطقة اليورو إلى واحد في المائة في عام 2010 مقابل 4.3 في المائة في بلدان مجلس التعاون، و2.5 في المائة في الولايات المتحدة و1.3 في المائة في اليابان. ويُتوقع أيضا أن يُفضي نمو الواردات في الاتحاد الأوروبي إلى هبوط النمو في اليابان والولايات المتحدة (الشكل 23).

تتضمن الشواغل المؤرقة لأسواق الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة قضايا مرتبطة بقدرة المالية العامة على الصمود والاستدامة في العديد من البلدان الأعضاء في الاتحاد، وخاصة اليونان وأيرلندا واسبانيا والبرتغال، إلى الحد الذي يُتوقع معه تفاقم تقييد النمو الاقتصادي في المدى القريب. وسوف يكون النمو في المملكة المتحدة مدفوعا بانتعاش صافي الصادرات والمخزون، ولكن يُتوقع أن يظل النمو منخفضا عن الاتجاه المرسوم بسبب الحد من الإنفاق من قبل الأسر المعيشية في ضوء الأعباء الضخمة للديون، وتشديد المعايير الصارمة للإقراض، والزيادات الكبيرة المُتوقعة في الضرائب.

من شأن الانتعاش الاقتصادي القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن يكون له أثر إيجابي على مجموعة البلدان المستوردة للبترول، ويتم ذلك في معظمه عبر التأثير على تحويلات العمال المغتربين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن تأثير التطورات والمستجدات في الأسواق الخليجية لا يزال محدودا حتى الآن على المراكز المالية للبنوك والشركات المالية الأخرى في البلدان المستوردة للبترول، ويُحتمل أن يبقى محدودا على افتراض الاستمرار في احتواء عملية إعادة هيكلة الديون. ومن المرجح أيضا أن يكون التأثير على تدفقات التجارة محدودا لأن صادرات البلدان المستوردة للبترول إلى بلدان مجلس التعاون المصدرة للبترول لا يشكل سوى 8 في المائة من إجمالي صادرات تلك البلدان. ومع ذلك، فمن المحتمل أن استفادة البلدان ذات الصلات التجارية القوية ببلدان مجلس التعاون، بما في ذلك جيبوتي ولبنان والأردن وسوريا، ستكون أكبر من استفادة البلدان الأخرى في مجموعة البلدان المستوردة للبترول.

بينما يُتوقع أن يكون أثر النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحويلات العمالة المغتربة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر قوة وإيجابية. فقد بلغت حصة الإمارات العربية المتحدة في التحويلات التراكمية المتدفقة للخارج من العمال المغتربين 20.1 في المائة خلال الفترة 2001–2008، وتشمل البلدان المستوردة للبترول المُرجح استفادتها بشكل مؤكد كلا من الأردن ولبنان ومصر.[16] علما بأن هذه البلدان هي التي تشكل تدفقات تحويلات أبنائها العاملين في بلدان مجلس التعاون نسبة لا يُستهان بها من إجمالي ناتجها المحلي. ويُعتقد أيضا أن هنالك مستويات كبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون إلى البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[17]

ومن المنتظر أن ترتفع تحويلات العمالة المغتربة إلى البلدان النامية في المنطقة بنسبة 1.3 في عام 2010 و3.4 في المائة في عام 2011. كما يُتوقع ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة إلى بلدان الخليج بوتيرة أسرع من مثيلتها الخاصة بالاتحاد الأوروبي، حيث تشير التوقعات

الشكل 23: النمو السنوي للواردات

(percent change in values)

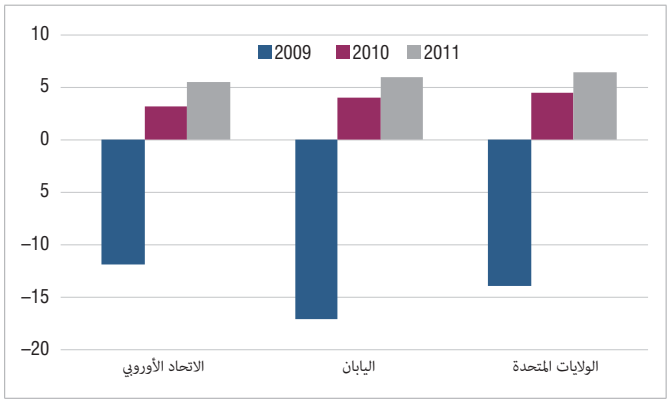

المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية. تقديرات الخبراء فيما يخص عام *2009* والتوقعات لعامي *2010* و*2011*.

إلى أن وتيرة النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون أسرع بكثير من نظيرتها في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في ظل توافر موارد مالية كبيرة وخطط إنمائية طويلة الأمد في مجالات البنية التحتية. وإضافة إلى ذلك، فإن النزعة الحمائية آخذة في الارتفاع في أوروبا.[18] إذ يفرض عدد من البلدان الأوروبية ضوابط صارمة على الهجرة سعيا لردع تدفقات الهجرة إليها في المستقبل. كما تنظر عدة بلدان أوروبية في تطبيق تدابير وإجراءات بهدف الحد من تدفق المهاجرين الجدد. فقد اعتمدت إيطاليا مؤخرا قانونا يُجرّم الهجرة غير المشروعة. وتحث فرنسا وإيطاليا قادة الاتحاد الأوروبي الآخرين على تشديد دوريات المراقبة على الحدود، لا سيما على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط. ومن المرجح أن يُحبذ الاتحاد الأوروبي استقبال المهاجرين المهرة دون غيرهم المفتقرين إلى المهارة والخبرات، ولكن بعض الشروط مثل طلبات الحصول على رواتب مرتفعة للعمال الأجانب قد تؤدي إلى صعوبة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي حتى من قبل ذوي التعليم العالي. ويمكن أن تؤثر هذه السياسات بصورة سلبية معاكسة على البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتعرض البنوك في البلدان المستوردة للبترول للجولة الثانية لآثار الأزمة، ولكنها على الأرجح قادرة على الصمود في مواجهة هذه الآثار. وعلى الرغم من الزيادات في نسب القروض غير العاملة، من المُتوقع أن تصبح هذه الزيادات متواضعة نظرا لانخفاض النمو الاقتصادي بمعدلات غير كبيرة فضلا عن أن التعافي والانتعاش الاقتصادي ماضٍ في طريقه في هذه البلدان. إضافة إلى ذلك، لم تشهد هذه البلدان المستوردة للبترول أية فقاعات عقارية، ويبدوأن الحافظة المصرفية للعقارات لا تواجه مصاعب. إلا أن مخاطر أسعار الفائدة والسيولة ازدادت في الكثير من هذه البلدان مما يشير إلى أن الائتمان سوف يصبح باهظ التكلفة، وربما يخضع الحصول على الائتمان لضوابط أكثر تشددا وصرامة نظرا لتعاظم نزعة التحفظ لدى البنوك في مراحل الانكماش. وليس في الإمكان

[16] سوف تتأثر أيضا بلدان أخرى من خارج المنطقة بما في ذلك الهند وبنغلاديش وباكستان والفلبين.
[17] المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد العربي.
[18] المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، موجز إعلامي رقم 11 بشأن الهجرة والتنمية.

إجراء قياس دقيق لمدى تأثر القطاعات المفتقرة إلى كفاية الخدمات نظرا لعدم توافر البيانات ذات العلاقة. فمعظم البنوك المركزية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تستطع استنباط بيانات يمكن الاعتماد عليها في تقييم إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

من المُتوقع أن تستمر سياسة المالية العامة على نهجها التوسعي في البلدان المستوردة للبترول، مما أدى إلى زيادة تدهور أرصدة المالية العامة (الشكل 19)، ولكن بعض هذه البلدان لديها احتياجات أقل وحيز مالي (أي حجم التمويل المتوفر) أكثر انخفاضا بحيث لا يمكنها الاعتماد على الإنفاق العام كمصدر للنمو. وفي بعض البلدان، بما في ذلك لبنان والأردن ومصر، قد يتحول وضع المالية العامة إلى قضية شائكة من قضايا النمو الاقتصادي الطويل الأمد، ومن ثم تمس الحاجة إلى قيام هذه البلدان بتقليص العجوزات المالية في السنوات القادمة. فعلى سبيل المثال، يظل لبنان عُرضة للتأثر السلبي بالصدمات الخارجية على الرغم من ارتفاع معدل نموه في السنوات الأخيرة. وحتى في ظل بعض عمليات التكيف والتصحيح على صعيد المالية العامة، واستمرار تدفق التمويل من قبل المانحين، ووصول متوسط النمو إلى 6 في المائة، فإن التقديرات تشير إلى أن مستوى الديون سيظل مرتفعا، أعلى من 100 في المائة، في السنوات القليلة القادمة. وتُعزى هذه النتيجة، إلى حد كبير، إلى ارتفاع تكلفة خدمة الرصيد الضخم للديون القائمة. وإدراكا منها لهذه المشاكل، قررت حكومة لبنان تغيير إستراتيجية تمويل ديونها. وفي عام 2009، قامت هذه الحكومة بزيادة التمويلات الصافية من المصادر المحلية بالعملة الوطنية.

على الرغم من انخفاض الضغوط التضخمية في بلدان مثل مصر، وتوقع استمرارها على هذا النحو في المدى القريب، فإن مؤشر التضخم الأساسي (الذي لا يتضمن عادة أسعار الغذاء والطاقة) يُظهر تقلبات كبيرة، انعكاسا لوجود مشاكل هيكلية أساسية. ومن شأن خطة الحكومة التي تستهدف خفض إعانات دعم أسعار الطاقة، وهو أمر حيوي وحاسم لتخفيض العجز المالي وتحسين الكفاءة الاقتصادية، أن تخلق المزيد من الضغوط التصاعدية الدافعة لارتفاع الأسعار الأخرى، وسوف يؤدي احتمال ارتفاع التضخم، في ضوء دورتي الانتخابات الرئيسية في المستقبل القريب، إلى تقييد نطاق الإصلاحات. وبناء عليه، تتوقف إدارة التضخم على الإدارة الاحترازية للنقدية والأموال العامة للتأكد من أن تمويل العجوزات المالية العامة لن يؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود.

لكن الأزمة لم تؤد إلى انتكاسة الإصلاح، حيث ظلت الإصلاحات بوجه عام على المسار الصحيح. ولدى بعض الحكومات خطط تستهدف تحسين كفاءة برامجها الاجتماعية عن طريق تحسين آليات التوجيه والاستهداف لصالح الفقراء، مما سيُمكنها من الإنهاء التدريجي والمرحلي لإعانات الدعم في محاولة لتحسين آفاق استدامة المالية العامة. إلا أن الإصلاحات ربما قد تتعرض للإعاقة في المدى القريب بفعل العوامل السياسية في بعض البلدان. وسوف تتواصل الاستثمارات العامة الرئيسية في بعض هذه البلدان لمساندة النمو الاقتصادي على المدى القريب إلى الطويل. ومن المؤمل أن يكون القطاع الخاص، عند بدء الحكومات في تخفيض إنفاقها، قد أصبح لديه من القوة ما تمكنه من زيادة إسهامه في تحقيق النمو الاقتصادي.

العمل جنباً إلى جنب نحو تحقيق الانتعاش وتحسين مرونة التعاطي مع الأزمة

كانت استجابة مجموعة البنك الدولي نشطة وفعالة على مدار العام الماضي تجاه هبوط النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تهيئة هذا الدعم بما يتلاءم خصيصا مع تلبية احتياجات بلدان المنطقة. فبالنسبة للعراق، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى التأثير بشدة على الموارد المالية العامة، قام البنك الدولي بتقديم المساندة المالية من خلال قرض معني بأغراض السياسات الإنمائية، بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولي. أما فيما يتعلق بالبلدان المستوردة للبترول، مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، فقد قدّم البنك الدولي دعما تقنيا من خلال الدراسات التحليلية والتشخيصية فضلاً عن المساندة المالية الموجهة والقائمة على نهج الصرف السريع من خلال العديد من العمليات المعنية بالسياسات الإنمائية التي تركز على إصلاح القطاع المالي والقطاع العام والتكامل التجاري. وتهدف هذه العمليات أيضا إلى تحقيق المرونة في التعاطي مع هذه الأزمة في محاولة للبناء من أجل المستقبل. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، تمثلت الاستجابة السريعة القصيرة الأجل من قبل مجموعة البنك الدولي في زيادة متابعة الأوضاع والتطورات الاقتصادية والمالية والمشاركة الفعالة في تقديم المساعدة التقنية المُستردة التكلفة. وقام برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعني بتمويل التجارة العالمية بمساعدة مؤسسات الأعمال، وخاصة الصغيرة منها، في الحصول على التمويل التجاري، فيما تم ضخ السيولة في سوق التمويل التجاري من قبل برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعني بتوفير السيولة للتجارة العالمية. وساعدت المؤسسةُ أيضا البنوك العاملة في أنحاء المنطقة من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر وتقديم حلول بشأن كيفية اجتياز الأزمة وبناء أنظمة قوية وفعالة لإدارة المخاطر، فضلا عن تدريب كبار موظفي البنوك على إدارة المخاطر.

ثالثا: مواجهة التحديات القادمة

تحقيق النمو الاشتمالي لا يزال هدفا صعب المنال

ظلت مستويات المعيشة في المنطقة من دون تغيّر يُذكر نظرا لانخفاض النمو الاقتصادي، من منظور متوسط نصيب الفرد، قياسا على المناطق النامية الأخرى في العالم (الشكل 24)، وعدم كفاية ذلك النمو بما يحقق زيادة دخل الأسر المعيشية.[19] وتواجه المنطقة مجموعة من الإشكاليات والصعوبات حيث لم تتمكن اقتصاداتها من خلق فرص العمل لملايين من الشباب الذين يضافون إلى صفوف القوى العاملة. صحيح أن معدلات البطالة انخفضت خلال السنوات الخمس المنصرمة إلى 11 في المائة، ولكن البطالة في صفوف الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة يزيدُ معدلها على أكثر من 25 في المائة ـ أي أعلى بواقع الضِعف عن المتوسط العالمي. بل إن معدلات البطالة المرتفعة، وتدني معدلات المشاركة في القوى العاملة، ولا سيما بالنسبة للنساء، والصبغة غير الرسمية لسوق العمل، قد تجسدت مُجتمعة في أحد أقل معدلات التشغيل في القطاعات الرسمية من الاقتصاد على مستوى العالم ـ حيث يعمل في القطاعات الرسمية أقل من نصف السكان البالغين في المنطقة . ولم تشهد معدلات الاستثمار الخاص أية زيادة تتناسب مع الوتيرة المتسارعة للإصلاحات وتوجهات الكثير من بلدان المنطقة نحو التحول من نموذج النمو بقيادة القطاع العام إلى نموذج أكثر اعتمادا على القطاع الخاص. وتتضمن أهم تحديات النمو الطويل الأجل إتاحة القدرة على الحصول على التمويل، التي تتسم بانخفاضها بصورة شديدة في هذه المنطقة، وقدرة الشركات على المنافسة، وبيئة أنشطة الأعمال غير القائمة على المنافسة مما يؤثر سلبا على مؤسسات الأعمال في بلدان المنطقة.

تعتبر هذه النتائج مدعاة للقلق من ناحية، لكنها من الناحية الأخرى إشارة كاشفة ودالة على مدى ما تتمتع به المنطقة من إمكانات هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي كان في المُستطاع أن يكون أعلى كثيرا من النمو المحقق في العقدين الماضيين لو كانت المنطقة قد عالجت العقبات والموانع الرئيسية التي تعترض سبيل الوصول إلى النمو الاشتمالي القابل للاستمرار. وفضلا عن التحديات الخاصة بالتمويل وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، هنالك طائفة أخرى من قضايا النمو طويل الأمد ترتبط بنوعية التعليم، وتغير المُناخ، وإدارة موارد المياه.

ضمان إتاحة التمويل من دون التأثير سلبا على الاستقرار المالي

كان ضمان إتاحة القدرة على الحصول على التمويل أحد أكبر التحديات التي واجهتها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من وجود قطاعات مصرفية ضخمة في العديد منها. فالمنطقة متأخرة في عدد من المجالات بما في ذلك القروض

الشكل 24: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%, annual averages)

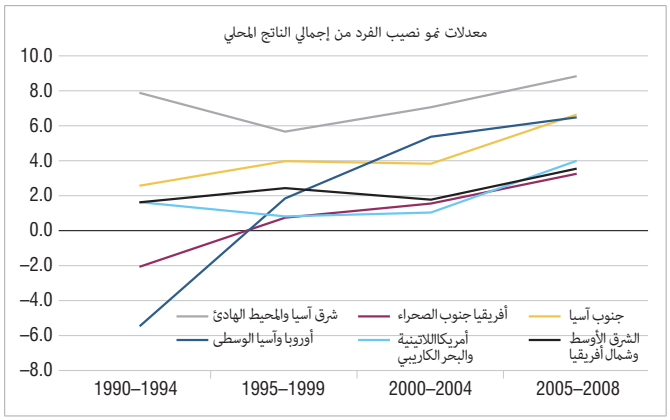

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

وحسابات ودائع الأفراد، ونطاق التغطية والشمول لخدمات التمويل الأصغر، والجوانب المختلفة للبنية الأساسية المالية، وخاصة الحقوق القانونية، والتغطية في السجل العام، وتغطية المراكز الخاصة للاستعلام والتصنيف الائتماني في بلدان المنطقة غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وترى نسبة كبيرة من شركات المنطقة أن الوصول إلى التمويل يمثل عقبة كؤوداً أمام تنمية أنشطتها بالمقارنة بأية منطقة أخرى في العالم باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ولا يزال الائتمان متركزا بين فئات بعينها، فيما تعاني الشرائح الكبيرة للأسر المعيشية والشركات الصغيرة والمتوسطة من نقص الخدمات. كما أدى تباطؤ نمو الائتمان إلى زيادة الأهمية الملحّة لأجندة إتاحة القدرة في هذا الخصوص، إذ من المُتوقع أن يؤثر تضييق الائتمان فيما بعد انتهاء الأزمة بصورة غير متناسبة في الشرائح التي تعاني من نقص الخدمات، وهي عادة الأسر والشركات المعرضة لقدر أكبر من المخاطر.[20]

يعتبر الوضع مترديا في البلدان النامية المصدرة للبترول التي تخضع قطاعاتها المالية لهيمنة الدولة. ففي الفترة السابقة على نشوب الأزمة المالية، شهدت هذه البلدان بعض أعلى النسب العالمية للقروض غير العاملة مما حدّ من كفاءة عمليات الوساطة المالية وأسفر عن تدني القدرة على الحصول على الائتمان. ولكن معالم الصورة مختلفة بالنسبة للكثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث انخفاض نسبة القروض غير العاملة والقدرة العالية لحصول الشركات على ما يلزمها من الائتمانات. وإضافة إلى ذلك، فإن حجم القروض غير العاملة ارتبط بشكل مباشر بالمكانة البارزة للبنوك المملوكة للدولة، فضلا عن الارتباط، في بعض الحالات، بإقراض الشركات العامة ومؤسسات الأعمال المملوكة للدولة والشركات الخاصة المتنفذة من خلال شبكة علاقاتها واتصالاتها، مما أدى إلى سوء توزيع الموارد المالية. وبينما تمت الإشادة بعملية خصخصة القطاع المالي وانفتاحه أمام المنافسة بوصف ذلك الإجابة الشافية لكل هذه المشاكل، فإن التجربة العملية في بعض البلدان، بما فيها سوريا، أوضحت استمرار البنوك الخاصة في خدمة العملاء المتنفذين من

[19] منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي صاحبة ثاني أعلى معدل للزيادة السكانية على مستوى العالم بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

[20] نتيجة لبعض أوجه القصور في جمع البيانات، لا يمكن إجراء قياس دقيق لحجم القطاعات التي تعاني من نقص الخدمات، وإن كانت بعض تقييمات مناخ الاستثمار الحديثة قد رصدت انكماش الائتمان المقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

خلال دائرة الصلات والعلاقات الخاصة، مما يحدّ من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الائتمان. وفي حالات كثيرة، تمثلت القضايا الرئيسية في عدم تجانس المعلومات وضعف أطر الحماية القانونية للدائنين والمقترضين.

كما أن شبكات الفروع المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة بدرجة أكبر منها في معظم مناطق العالم الأخرى. وعلى الرغم من أن مستوى كثافة هذه الشبكات مماثل لنظيره في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فإن نهج "الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية" الذي يعوّض عن محدودية شبكات الفروع في المنطقة لم يبرز على أي نطاق في بلدان المنطقة، على خلاف الوضع في أمريكا اللاتينية. فالمغرب وحده هو الذي يجيز عمل الشركات غير المالية كوكلاء للبنوك، ناهيك عن أن بلدان المنطقة تفرض أكبر قائمة من المتطلبات من حيث المستندات اللازمة لفتح حساب للإيداع. وقد حققت الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً في مجال التمويل الأصغر وإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولكن نطاق التغطية لا يزال محدودا.

وإضافة إلى أجندة إتاحة الحصول على الائتمان، يتعين على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التعاطي مع الأجندة المعنية بإتاحة القدرة على الحصول على التمويل من دون التأثير سلبا على الاستقرار المالي وما يرتبط بذلك من تحديات. فقد كشفت الأزمة المالية عن الإخفاق في الالتزام بالركيزة الثالثة في مقررات بازل 2 (Bazel II) بشأن الإفصاح وانضباط السوق، حتى في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة. فالأوضاع المسبقة المشروطة لانضباط السوق وفاعليته تعتبر أضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها في البلدان المتقدمة نتيجة للضعف الشديد الذي يعتري المؤسسات، وانخفاض مستوى التقدم والتطور لدى الأطراف الفاعلة في السوق. وربما أدت برامج الدعم السخية، في إطار الاستجابة للأزمة، إلى زيادة تفاقم ضعف المؤسسات المالية. وعلى أية حال، فإن معظم بلدان المنطقة في حاجة إلى بذل الجهود من أجل معالجة أكثر فعالية للمخاطر الكامنة في النظام المالي وتنفيذ التوصيات الصادرة من قبل مجلس الاستقرار المالي (FSB). علما بأن القلة القليلة من البنوك المركزية في المنطقة هي التي استطاعت إنشاء وظائف فعالة للإشراف والرقابة المصرفية التحوطية الكلية، وإعداد تقارير موثوقة عن الاستقرار المالي. ولم تقم بلدان المنطقة بإدراج عناصر مناوئة للتقلبات الدورية في القواعد المعنية بمخصصات تغطية الخسائر وازدياد أعباء رأس المال على عاتق المؤسسات المهمة بالنسبة للنظام المالي.

نحو ترتيبات مالية على الصعيدين المحلي والإقليمي

قد نتوقع أن تؤدي الاستجابة لهذه الأزمة على الصعيد العالمي إلى تغيير البيئة المالية العالمية في المستقبل. وتتضمن بعض التغييرات المُرتقبة تشديد القواعد التنظيمية توسيع نطاقها فيما يتعلق بالأسواق المالية، والزيادة المعممة في العزوف عن المخاطر وتفاديها، واستحداث القواعد والسياسات المعنية بالحد من تخفيف تقلبات الأسواق المالية في البلدان النامية، وزيادة الاعتماد على الوساطة المالية المحلية وبذل الجهود اللازمة لتعميق الأسواق المالية الإقليمية. فما هي إذن مدلولات وآثار هذه التغييرات على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان الأخرى؟

قد يؤثر تشديد الأوضاع المالية على قدرة الشركات على تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمثل، فإن إجراء إدخال تغييرات على الوضع القانوني للمؤسسات المالية، والتوسيع المتوقع لنطاق القواعد التنظيمية لتضمين المزيد من أنشطتها، يمكن أن يزيد انخفاض عمليات اندماج وشراء الشركات في البلدان النامية. وعلى أية حال، تؤثر الأزمات عادة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بدرجة أقل من تأثيرها على تدفقات الديون. وطبقا للتوقعات في هذا الوقت، انخفضت مرة أخرى التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30 في المائة فقط في عام 2009، بينما انخفض صافي تدفقات الدين الخاص بنسبة 90 في المائة.

ومن شأن زيادة الصرامة والطابع الدقيق والمُحكم لأطر التنظيم المالي أن تسفر عن تحسين استقرار الأسواق المالية، ولكنها ستؤدي أيضا إلى تقييد قدرة البلدان النامية على الوصول إلى أسواق الديون الدولية. كما أن إعادة بناء القاعدة الرأسمالية للبنوك كضرورة حتمية، وتشديد الالتزام بتفادي المخاطر سوف يؤديان إلى تخفيض الإقراض عبر الحدود والحد من مشاركة البنوك الأجنبية في البلدان النامية. وبالمثل أيضا، ربما تؤدي القيود المفروضة على قدرة المؤسسات المالية على المجازفة وتحمل المخاطر إلى تقليص قدرة المقترضين في البلدان النامية على إصدار سندات في الأسواق الدولية، لأن الهياكل التنظيمية ممتدة وتشمل الكثير من المؤسسات المشاركة في السوق. ومن شأن إلغاء بعض الأدوات أن يسفر عن انحسار قدرة بعض المستثمرين المؤسسيين، وبخاصة صناديق المعاشات التقاعدية لموظفي القطاعين العام والخاص، على المشاركة بتكوين مراكز مالية بطرق مباشرة وغير مباشرة في بعض أشكال ديون البلدان النامية.

لم تكن أسواق الديون والأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مُحصّنة ضد الزيادة العامة في العزوف عن المخاطر وتفاديها، وتراجع تدفقات رأس المال، ولكن علاوات المخاطر آخذة في الانخفاض عائدةً إلى المستويات التي كانت عليها قبل نشوب الأزمة، وهي تعتبر — باستثناء العراق من المتوسط الخاص بالمنطقة — مماثلة لتلك السائدة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل 20). والواقع أن الزيادة في هوامش الأسعار عقب الأزمة دفعت بلدان المنطقة إلى تفادي أسواق الديون الأجنبية والاعتماد، بدلا من ذلك، على أسواق الديون المحلية بشأن إصدارات الديون الجديدة. كما زاد الاهتمام أيضا بالدَيْن الرسمي والمتعدد الأطراف. وأدى الهبوط الحاد في أسواق الأسهم إلى فقدان شهية الشركات تجاه الإصدارات العامة الأولية، مما يدل على أنه إذا لم تستعد الأسواق عافيتها وحيويتها فإن الشركات قد تحتاج إلى الاعتماد على الائتمان بدرجة أكبر في تلبية احتياجاتها إلى رأس المال. وفي ظل اقتراب أسعار الاقتراض من مستوياتها فيما قبل اندلاع الأزمة، تفكر حاليا بعض الحكومات في المنطقة في العودة إلى أسواق الدَيْن الأجنبي، مثل قطر ومصر والمغرب. ولكن بلدانا مثل العراق، الذي يعتمد بصورة مكثفة على ديون التمويل الخارجي في الوفاء بالتزامات الحساب الجاري وتمويل الاستثمار، ربما تكون أشد تعرضا للآثار السلبية الناتجة عن التغير في حجم التمويل المتاح.

وعلى أية حال، فإن شدة الأزمة المالية والاحتمالات المجهولة بشأن كيفية تطور النظام المالي قد أثارت اهتماماً كبيراً بالأسواق المالية الإقليمية والمحلية. ولعل النجاح في تحقيق التكامل المالي في المنطقة أن يساعد في خفض تكاليف الاقتراض المحلي عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات والحد من المخاطر، لا سيما تقليص احتمالات انتقال المخاطر. ويمكن

أيضا أن يؤدي التكامل المالي الإقليمي إلى تدعيم التكامل التجاري للمنطقة وجني ثمار وفورات الحجم الناشئة من اندماج بورصات المنطقة، فضلا عن ما يصاحبها من توحيد وتنميط الشروط والمتطلبات الأساسية والتعاون التنظيمي. وفي مقدور التكامل المالي للمنطقة أن يؤدي أيضا إلى تحسين تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الاقتصادات التي تربط بينها صلات وثيقة في المنطقة.

ولعل استمرار السعي لتحقيق التكامل في المنطقة يشكل إستراتيجية جيدة في هذا المضمار نظرا لخصائص المزيج المكوّن لبلدانها، والذي يشمل بلداناً مصدرة لرؤوس الأموال (بلدان مجلس التعاون الخليجي) وبلداناً مستوردة لرؤوس الأموال (البلدان المستوردة للبترول). وفي حالة ازدياد العزوف عن المخاطر وتفاديها من جانب البنوك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنه سيكون لدى بنوك مجلس التعاون الخليجي الدافع المحفز لتفعيل نشاطها وحيويتها محليا وربما على مستوى المنطقة بأسرها. وهناك شواهد على أن بلدان مجلس التعاون قد بدأت في اغتنام الفرص المتاحة للاستثمار في المنطقة.[21] إذ يمكن، على سبيل المثال، استخدام رأس المال الخليجي في الفرص المرتبطة بزيادة التجارة البينية في الخدمات بين الأقطار العربية، وزيادة الاستفادة من الاتفاقيات التجارية العامة المبرمة بين البلدان العربية والولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، أو العثور على مشروعات عامة داخل المنطقة في مجال الخدمات اللوجستية والمياه والطاقة.

في مواجهة قيود التمويل الخارجي، بدأت بعض البلدان أيضا في البحث عن سُبل لتسهيل تدفقات تحويلات العمال المغتربين إليها، بما في ذلك تقديم حوافز مشجعة على زيادة توجيه هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية. فقد قامت باكستان، مثلا، بوضع خطة يتم بموجبها تقديم إعانة دعم لمقدمي الخدمات الخاصة بهذه التحويلات على أساس جزء محدد من النفقات الخاصة بالتسويق والترويج لها وحجم المبالغ التي يتم تحويلها. وتسعى البلدان لتوفير تسهيلات أرخص تكلفة وأكثر سرعة لتلقي هذه التحويلات. كما يحاول الكثير من البلدان المرسلة للعمالة البحث عن مقاصد جديدة للعمال المهاجرين والتفاوض بشأن علاقات شراكة مع هذه البلدان الجديدة بشأن حركية وانتقال هؤلاء العمال. وأخيرا، فإن تحسين مناخ الاستثمار المحلي عن طريق تهيئة بيئة متكافئة و عادلة بالنسبة لجميع الأطراف الاقتصادية الفاعلة سوف يعتبر عاملا حيويا وحاسما في خلق حوافز مشجعة على توجيه تحويلات العمالة المهاجرة إلى استثمارات إنتاجية.

حتمية تحسين القدرة التنافسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ظلت الحصة غير النفطية للمنطقة في الصادرات العالمية الكلية أقل من 1 في المائة لأكثر من 30 عاما (الشكل 25)، وعلى الرغم من تضاعف حجم صادرات الخدمات من قبل المنطقة، فإن نصيبها من إجمالي تجارة الخدمات العالمية أيضا قد عرف ركودا عند حوالي 2.8 في المائة في الفترة 1990–2006. وتكشف هذه النتائج عن وجود قضايا خطيرة بشأن القدرة التنافسية، كما أنها تشير إلى الفرص التي ضاعت على المنطقة في ميادين زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل إنتاجية جديدة. وتعتبر الإنتاجية في المنطقة مماثلة للمستوى الخاص بالكثير من البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وأعلى من الإنتاجية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ولكن المقارنة بالبلدان المرتفعة النمو

الشكل 25: الأنصبة من الصادرات العالمية

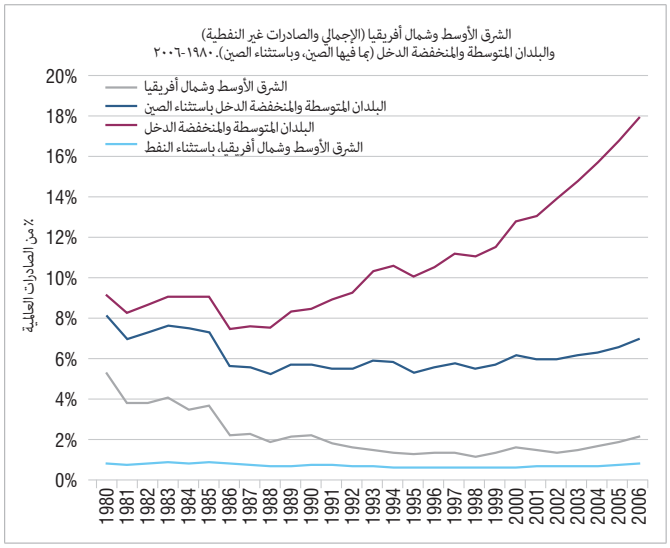

المصدر: بيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية «كومتريد».

في شرق آسيا والبرازيل وتركيا تُظهر فجوات كبيرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنتاجية القوى العاملة، علما بأن هذه الفجوات عميقة بالنسبة لبلدان المنطقة غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.[22]

تتضمن أهم المشاكل التي تعاني منها بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاحتمالات المجهولة بشأن السياسات والأطر والقواعد التنظيمية، والسلطات التقديرية في تنفيذ القواعد واللوائح التنظيمية مما يحول دون وجود بيئة متكافئة وعادلة بالنسبة لجميع الشركات و يشجع الفساد. فمن ناحية، يؤدي هذا المزيج من عدم اليقين بشأن القواعد التنظيمية والسلطات التقديرية في تطبيق وإنفاذ القواعد إلى خلق صعوبات أمام الوحدات الاقتصادية ـ الشركات والبنوك ـ في تقييم العائد المتوقع على الاستثمار المزمع . ومن الناحية الأخرى فإن الاحتمالات المجهولة وطريقة أداء الأعمال تُشجع الشركات على تقديم مدفوعات غير رسمية في محاولة لتغيير قواعد اللعب لصالحها، ولكن هذه المدفوعات تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وخفض العائد الحقيقي.

والواقع أن هذه المشكلات، مقترنة بالحواجز الماثلة أمام الدخول والخروج من السوق، قد خلقت بيئة راكدة. فالشركات في المنطقة تبقى في سوق أنشطة الأعمال لمدة أطول من عمر الشركات في المناطق الأخرى. ويبلغ متوسط العمر لشركات الصناعات التحويلية في المنطقة نفس المتوسط الخاص ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن الكثير من بلدان المنطقة ماضية في عملية التحول من الاقتصاد بقيادة القطاع الحكومي إلى اقتصاد السوق ـ وهي عملية من المُتوقع أن تكون مصحوبة بنشاط في دخول الشركات الجديدة وإقصاء الشركات الأقل إنتاجية من مزاولة النشاط وزيادة الإنتاجية.

[21] المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

[22] المصدر: البنك الدولي (2009)، الانتقال من الامتيازات إلى المنافسة: إطلاق العنان لإمكانات النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

لم تستطع الشركات المشتغلة بالتصدير في المنطقة تحسين درجة التطور والتقدم في منتجاتها وتوسيع سلة السلع المعدة للتصدير. وفي الحقيقة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، تُصدّر بلدان المنطقة مجموعة من السلع والمنتجات التي يقل عددها كثيرا عن العدد المتوقع بشأن البلدان التي لها المستوى نفسه من التنمية. إضافة إلى ذلك، بينما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، لكنه ارتفع بدرجة طفيفة لا أكثر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدى الخمسة والثلاثين عاما الماضية، بل اتسعت بصورة ملموسة الفجوات بين المعدلات الملحوظة في المنطقة ومثيلتها في المناطق الأخرى من العالم.[23] ويشير ركود معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى محدودية الفرص المتاحة أمام الأجانب للاستثمار وتحقيق عوائد مماثلة لمستويات العائدات المحققة في المناطق الأخرى. كما تشير تركيبة الاستثمار الأجنبي والمحلي إلى أن عائد الاستثمار اتسم في معظم الحالات بالجاذبية في قطاع النفط وعدد قليل للغاية من قطاعات السلع والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري، فيما ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه محدودا في الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير. وبإمعان النظر في هذه المستجدات والتطورات، المقترنة بحقيقة الزيادة المستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمالة المغتربة من بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول إلى بلدان المنطقة غير الأعضاء في المجلس، نجد أنها تشير إلى احتمال معاناة البلدان غير الخليجية من الاعتماد على سلعة واحدة أو قطاع واحد (وهوما يعرف بالداء الهولندي Dutch disease).

أخيرا، هناك شواهد على أن بعض الصادرات غير النفطية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ربما تعرضت للإزاحة من قبل المنتجات المصنعة في الصين والهند. فبينما ارتفع نصيب الصين من أسواق الاتحاد الأوروبي بصورة هائلة وملحوظة، انخفضت أهمية الأسواق الأوروبية بالنسبة للصادرات غير النفطية من المنطقة. ويبدو أن الصين منافس أكثر قوة من الهند لأن المنتجات الهندية تعتبر إلى حد كبير منتجات مُكملة لمنتجات المنطقة.[24] وقد تعرضت بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبترول، أكثر من البلدان غير الخليجية، لآثار أشد وطأة بسبب المنافسة من الصين والهند بشأن الفئات القليلة العدد للسلع والمنتجات غير النفطية التي تقوم بتصديرها. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال حقيقة تمتع عدد من البلدان غير الأعضاء في المجلس بمزايا النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والوصول الجزئي إلى أسواق الولايات المتحدة. وفي الأسواق المحلية، أدت الواردات من الصين والهند إلى خفض الأسعار الاستهلاكية ولكنها زادت المنافسة بالنسبة للمنتجين المحليين في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون. وكانت الضغوط أكثر قوة في الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة مثل المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والأثاث.وقد كانت الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام للعمال المهرة والتكنولوجيا أقل تأثرا، ولكنها لا تمثل سوى جزء صغير من الإنتاج المحلي.

[23] المصدر: البنك الدولي (2009)، الانتقال من الامتيازات إلى المنافسة: إطلاق العنان لإمكانات النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

[24] المصدر: البنك الدولي (2000): تعزيز الروابط التجارية والاستثمار بين الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جدول المرفق: الآفاق الاقتصادية الكلية

	ومن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				رصيد المالية العامة				ميزان الحساب الجاري			
	2008	تقديرات لعام 2009	التوقعات لعام 2010	التوقعات لعام 2011	2008	تقديرات لعام 2009	التوقعات لعام 2010	التوقعات لعام 2011	2008	تقديرات لعام 2009	التوقعات لعام 2010	التوقعات لعام 2011
	التغير السنوي المئوي				كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي				كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي			
اقتصادات أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**5.4**	**2.2**	**4.4**	**4.8**	**13.2**	**–1.9**	**1.6**	**4.0**	**15.9**	**2.5**	**6.1**	**6.8**
البلدان المصدرة للبترول	**4.9**	**1.3**	**4.3**	**4.6**	**16.6**	**–0.9**	**3.7**	**6.5**	**19.6**	**4.2**	**8.8**	**9.5**
مجلس التعاون الخليجي	**6.2**	**0.8**	**4.4**	**4.9**	**25.3**	**0.5**	**6.6**	**10.8**	**25.1**	**5.7**	**12.2**	**15.2**
البحرين	6.1	2.6	3.5	3.9	8.0	–7.6	–4.3	–1.5	10.6	1.6	3.6	6.1
الكويت	6.4	–1.2	2.3	4.4	25.8	9.0	17.3	22.8	44.7	19.2	29.9	37.1
سلطنة عمان	12.3	3.6	4.8	4.7	13.9	2.2	6.9	7.6	9.1	–2.2	2.6	3.3
قطر	15.8	9.0	18.5	14.3	12.0	11.8	8.9	13.3	33.0	15.7	22.7	30.8
المملكة العربية السعودية	4.4	0.1	3.9	4.1	33.0	–4.6	1.2	6.0	28.6	5.5	8.4	10.5
الإمارات العربية المتحدة	5.1	–0.7	0.6	3.1	20.5	0.4	9.8	13.5	8.8	–2.7	7.3	7.7
البلدان المصدرة للبترول الأخرى	**2.9**	**2.2**	**4.2**	**4.2**	**4.3**	**–2.8**	**–0.5**	**0.2**	**11.9**	**2.4**	**3.7**	**1.1**
الجزائر	2.4	2.1	4.6	4.1	8.1	–8.4	–6.6	–5.4	20.1	0.9	3.9	5.3
جمهورية إيران الإسلامية	2.3	1.8	3.0	3.2	0.0	–2.7	–1.4	–1.3	7.2	2.6	2.4	1.6
العراق	9.5	4.2	7.3	7.9	—	—	—	—	—	—	—	—
ليبيا	3.8	2.1	5.4	6.2	24.6	10.6	15.8	17.7	40.7	16.8	23.5	0.0
الجمهورية العربية السورية	5.2	4.0	5.0	5.5	–2.8	–5.5	–4.4	–3.4	–3.6	–4.5	–3.9	–3.5
اليمن	3.6	3.8	7.9	4.4	–4.5	–8.4	–7.5	–2.8	–4.6	–6.1	–3.5	–1.5
البلدان المستوردة للبترول	**6.8**	**4.8**	**4.5**	**5.2**	**–4.8**	**–5.7**	**–7.0**	**–6.4**	**–4.1**	**–4.7**	**–5.0**	**–4.5**
البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات مع مجلس التعاون الخليجي	**8.7**	**6.1**	**5.2**	**5.5**	**–9.8**	**–9.7**	**–9.1**	**–8.3**	**–16.8**	**–13.4**	**–14.9**	**–14.9**
جيبوتي	5.8	5.0	4.5	5.4	1.3	–2.8	–0.9	–0.5	–39.2	–19.9	–13.7	–19.5
الأردن	7.9	2.8	3.9	4.5	–9.4	–11.0	–7.3	–7.8	–11.3	–5.6	–10.1	–10.5
لبنان	9.3	8.0	6.0	6.0	–10.5	–9.1	–10.7	–9.2	–20.1	–18.5	–18.3	–17.9
البلدان المستوردة للبترول ذات الصلات مع الاتحاد الأوروبي	**6.5**	**4.6**	**4.4**	**5.2**	**–3.9**	**–5.1**	**–6.7**	**–6.0**	**–1.9**	**–3.3**	**–3.3**	**–2.7**
مصر	7.2	4.7	5.0	5.5	–6.9	–6.9	–8.4	–8.1	0.5	–2.3	–2.7	–1.9
المغرب	5.6	5.0	3.0	4.4	0.4	–2.2	–4.6	–2.9	–5.2	–5.4	–4.8	–4.3
تونس	4.5	3.1	4.0	5.0	–1.2	–3.3	–3.5	–3.3	–4.2	–2.8	–2.9	–3.2

المصدر: بيانات البنك الدولي.

البنك الدولي، **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ آخر المستجدات الاقتصادية في المنطقة**، أبريل/ نيسان 2010

التعافي من الأزمة

البنك الدولي